تعميم الروابط الحضرية-الريفية في السياسات الحضرية الوطنية

برنامج الموئل

إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسات الحضرية الوطنية: دليل السياسة الحضرية الوطنية

نُشرت الطبعة الأولى في نيروبي عام 2020 من قِبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

حقوق الطبع والنشر © برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2020

جميع الحقوق محفوظة.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

ص.ب: 30030، 00100 نيروبي، مكتب البريد العام، كينيا

هاتف: 7623120-020-254 (المكتب المركزي)

www.unhabitat.org

يسرنا أن نعرب عن امتنانا الخاص إلى أمانة مجلس الإدارة في نيروبي، كينيا للتواصل مع الدول الأعضاء وتشجيعها على المشاركة في المسح العالمي بشأن التخطيط الحضري والإقليمي. كما نعرب أيضا عن امتناننا الخاص إلى الدول الأعضاء في موئل الأمم المتحدة لمشاركتها الفاعلة في المسح العالمي الأول للتخطيط الحضري والإقليمي الذي أُجري خلال الفترة 2016-2017 من أجل وضع هذا التقرير.

HS/006/20E

تنويه

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا طريقة عرض المواد الواردة فيه، على أي إعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو بلدة أو بشأن سلطاتها، أو تتعلق بترسيم تخومها.

إن الآراء المعروضة في هذه المادة المنشورة لا تعبر بالضرورة عن أراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أو الأمم المتحدة، أو الدول الأعضاء فيها.

يجوز إعادة نشر اقتباسات من دون ترخيص، بشرط الإشارة إلى مصدرها.

شُكر وتقدير

مساهم: ريمي سيتشيبينج

المؤلفون الرئيسيون: غريس غيثيري، توماس فوستر

مُساهمون:ستيفاني لوس، أولريش جراوت، جون كيه. أوموامبا، كاميلو روميرو، إيول تشاي، مايكل كينيانجوي، فريديريك هابي مانجوا

التصميم والإخراج: جين روبرت جاتسينزي، هربرت كيماني

دليل السياسة الحضرية الوطنية

تعميم الروابط الحضرية-الريفية في السياسات الحضرية الوطنية

برنامج الموئل

تمهيد

يسرُّني أن أقدم لكم هذا المنشور الجديد المعنون "إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسات الحضرية الوطنية". وتُعدّ السياسات الحضرية الوطنية ثمرة توصية صادرة عن الخطة الحضرية الجديدة. فقد طوّر موئل الأمم المتحدة مجموعةً متنوعةً من الأدوات والمنصات، كما قدّم المساعدة التقنية للدول الأعضاء للاضطلاع بهذه المهمة. وتماشياً مع الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، توفر هذه السياسات بُعداً إقليمياً قوياً للتحضر المستدام، ولا سيما الهدف 11.أ الذي يدعو إلى التخطيط الحضري وشبه الحضري والريفي المتكامل.

من المتوقع أن يشكل الاهتمام بالتفاعلات الدينامية بين سكان المناطق الريفية والحضرية والمساحات الريفية والحضرية جزءاً لا يتجزأ من صياغة السياسة الحضرية الوطنية وتطبيقها وفقاً لتوجيهات أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة.

وإدراكاً للمراحل المختلفة التي تمر بها الحكومات الوطنية ودون الوطنية في ما يتعلق بالسياسات الحضرية، فقد طور موئل الأمم المتحدة نهجاً من خمس مراحل لتطوير سياسة حضرية وطنية.

يتضمن الجزء الأول من هذا الدليل الأساس المنطقي وعملية تضمين الروابط الحضرية-الريفية في عمليات تطوير السياسة الحضرية الوطنية. ويتناول الجزء الثاني كيفية إدماج عمليات وضع السياسات في حين يقدم الجزء الثالث توصيات تستند إلى 15 تجربة وطنية ودون وطنية في مناطق مختلفة.

جرى توفير الأدوات في التذييلات لتقييم مستوى إنشاء الأدوات في كل مرحلة من المراحل الخمس لعملية تطوير السياسة والتوصيات المحتملة المستمدة من أقسام من الروابط الحضرية-الريفية: المبدأ التوجيهي وإطار العمل.

ستكون هذه الوثيقة أداة رئيسية لتنفيذ قرار موئل الأمم المتحدة HSP/HA.1/Res.5 بشأن "تعزيز الروابط الحضرية-الريفية من أجل التحضر المستدام" الذي أُعتمد خلال جمعية موئل الأمم المتحدة الأولى في أيار/مايو 2019. كما ستساهم بشكل كبير في تحقيق الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة 2020-2023.

وآمل أن يجد المهنيون وصانعو السياسات العاملين على تطوير السياسة الحضرية الريفية هذا الدليل مفيداً لهم لدعم إجراءاتهم وقراراتهم.

المحتويات

تمهيد iv
المحتويات vi
قائمة الأشكال vii
قائمة الأطر viii
قائمة الاختصارات viii
مسرد ix
ملخص xi

مقدمة 3

1.1. بيانات أساسية 4
1.2. الأساس المنطقي للروابط الحضرية الريفية 8
1.3. الروابط الحضرية-الريفية في الأطر العالمية الدولية 9

1.3.1. الروابط الحضرية-الريفية في خطة موئل الأمم المتحدة 10

1.4. عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية التابعة لموئل الأمم المتحدة 13
1.5. المنهجية 14

إدماج الروابط الحضرية-الريفية في عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية 18

1.2. دعم الركائز في إدماج الروابط الحضرية-الريفية في أي سياسة حضرية وطنية 20

2.1.1. المشاركة 20
2.1.2. تنمية القدرات 22
2.1.3. المشاريع الموضعية 23

توصيات بشأن تعميم الروابط الحضرية-الريفية في السياسات الحضرية الوطنية 26

التوصية 1 26
التوصية 2 27
التوصية 3 28
التوصية 4 30
التوصية 5 32
التوصية 6 33
التوصية 7 33
التوصية 8 35
التوصية 9 36
التوصية 10 37
التوصية 11 38

المحتويات

الخاتمة 40
المراجع 41
التذييلات 43

قائمة الأشكال

الإطار1.المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية الريفية (شاملة الرموز) 17
الإطار2.مجالات العمل لتعزيز الروابط الحضرية-الريفية 18
الإطار3.أهداف التنمية المستدامة والروابط الحضرية-الريفية 21
الإطار4.الخطة الحضرية الجديدة والروابط الحضرية-الريفية. 22
الإطار5.قرارات سابقة بشأن الروابط الحضرية-الريفية صادرة عن 23
الإطار6.قرارات سابقة بشأن الروابط الحضرية-الريفية 2019 23
الإطار3.الشكل 3 عملية الإدماج 27
الإطار7.قتباسات من السياسة الحضرية الوطنية 33
الإطار8.اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية 35
الإطار9.اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية 38
الإطار10.اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية 40
الإطار11.تعزيز التمويل الريفي والشمول المالي في المناطق الريفية في الهند. 41
الإطار12.استراتيجية التنمية الإقليمية لإستونيا 2014-2020 42
الإطار13.إندونيسيا: تمكين المجتمعات الريفية 43
الإطار14.اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية 44
الإطار15.اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية 45
الإطار16.مشروع توفير المرافق الحضرية في المناطق الريفية 46
الإطار17.اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية 47
الإطار18.اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية 49
الإطار19.اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية 50
الإطار20.اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية إطار الإسكان والتنمية الحضرية الوطنية للفلبين؛ 51

قائمة الأطر

الشكل1. الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة 2020-2025 24
الشكل2.مراحل السياسة الحضرية الوطنية وركائزها 25
الشكل3.عملية الإدماج 27

قائمة الاختصارات

NUP	السياسة الحضرية الوطنية
URL	الارتباطات بين الحضر والريف
NUA	الخطة الحضرية الجديدة
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IGUTP	المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي.
ITD	التنمية الإقليمية المتكاملة
URL- GP	المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية الريفية
FfA	إطار العمل

مسرد

الأطر العالمية الدولية: تشمل الأطر المعيارية العالمية التي تُعالج الروابط الحضرية-الريفية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تتضمن أهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة، واتفاقية باريس (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)، من بين أمور أخرى.

أهداف التنمية المستدامة: تعد أهداف التنمية المستدامة جزءاً أساسياً من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي وُضعت لتحل محل الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015 والتي تتضمن أول هدف عالمي للمدن المستدامة (الهدف 11).

الخطة الحضرية الجديدة: كانت الخطة الحضرية الجديدة من النتائج التي جرى التفاوض عليها لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) 2016 في كيتو، الإكوادور (الموئل الثالث) والتي تسلط الضوء على التخطيط والتنمية الحضرية والإقليمية المتكاملة.

كوكب المدن: من المتوقع أن تؤدي اتجاهات التحضر على الصعيد العالمي إلى "كوكب المدن"، على النحو المعترف به في تقرير مدن العالم لعام 2016 المعنون "التحضر والتنمية: طوالع المستقبل، موئل الأمم المتحدة

المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي: تعد المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي بمثابة إطار عمل لتعزيز التخطيط الحضري والإقليمي المتكامل الذي وافق عليه موئل الأمم المتحدة وأُدرج في الخطة الحضرية الجديدة.

الروابط الحضرية-الريفية: يُعرِّف موئل الأمم المتحدة الروابط الحضرية-الريفية على أنها التدفقات المكانية للمنتجات والخدمات والمعلومات/الخبرات بين المناطق الحضرية والريفية؛ الانتقال والهجرة بين المناطق الحضرية والريفية؛ ... الاستثمار والتمويل الشاملين في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

المناطق الحضرية: تُعرّف المناطق أو المدن الحضرية على أنها مساحات مفتوحة مبنية ومتحضرة وبحسب درجة التحضر وفقاً لتقرير موئل الأمم المتحدة "ما هي المدينة" (2019)

مقارنةً بالمناطق الريفية: المنطقة الريفية أو الريف هي منطقة جغرافية تقع خارج البلدات والمدن وذات كثافة سكانية منخفضة ومستوطنات صغيرة.

المناطق شبه الحضرية: مناطق انتقالية بين المساحات الحضرية والريفية يجلب قربها من كل من المناطق الحضرية والريفية تفاعلات اجتماعية واقتصادية وبيئية بين المناطق الحضرية والريفية.

المشاريع الموضعيّة: مشاريع تستخدم نقاط الدخول ذات الروابط القبلية والبعدية التي لها تأثيرات متتابعة، عبر نظم اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية دينامية ومترابطة.

مشاريع المكاسب السريعة: مشاريع من المرجح أن يكون لها نتائج على المدى القريب لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وسيفضي نجاحها إلى نتائج طويلة المدى وأوسع نطاقاً.

إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسات الحضرية الوطنية إدماج الروابط الحضرية-الريفية في عمليات السياسات الحضرية الوطنية وسياستها وممارساتها وتأثيرها على البلدات والمدن الكبيرة والصغيرة والمتوسطة.

السياسة الحضرية الوطنية: السياسات الحضرية الوطنية هي أداة سياسية رئيسية طورها موئل الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

مراحل السياسات الحضرية الوطنية: تتمثل المراحل الأربعة للسياسات الحضرية الوطنية في التشخيص، والصياغة، والتنفيذ والرصد.

ركائز السياسة الحضرية الوطنية: للسياسة الحضرية الوطنية ركائز هي المشاركة، وتنمية القدرات، والمشاريع الموضعية.

ملخص

يساعد موئل الأمم المتحدة الدول الأعضاء في تطوير سياسات حضرية وطنية كإجراء لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة التي تدعو إلى التخطيط والتنمية الحضرية والإقليمية المتكاملة. بيد أن صياغة السياسات الحضرية الوطنية أفضت بشكل واضح إلى وجود فجوات في الإرشاد بشأن المجالات المواضيعية الرئيسية التي تؤثر على شمول الجهود التي تضطلع بها الدول الأعضاء، مع عدم ترك أي شخص أو مساحة خلف الركب. ويتمثّل أحد هذه المجالات المواضيعية في الروابط الحضرية-الريفية. وفي أعقاب تيسير عملية بناء توافق عالمي في الآراء عقدها موئل الأمم المتحدة في عام 2018 لتحديد المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية الريفية وإطار العمل بُغْيَة تجاوز الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، يتناول هذا الدليل التحديات والفرص التي تكتنف تطوير سياسات حضرية وطنية فاعلة عندما تؤخذ التفاعلات الدينامية للمناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية في الاعتبار. ويتطلّب تعزيز الروابط الحضرية-الريفية اتباع نهج متكامل لمُعالجة الروابط بين الفقر الحضري والريفي، وعدم المساواة والتحديات الأخرى. وشدّد تنفيذ الخطط العالمية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (أهداف التنمية المستدامة)، والخطة الحضرية الجديدة، واتفاقية باريس، وقرارات الجمعية العامة لموئل الأمم المتحدة، من بين أمور أخرى، على أهمية الروابط الحضرية-الريفية في السياسات والتخطيط1. ونظراً لتعقد التحديات المتداخلة الناشئة عن التقلبات الاقتصادية والظواهر المناخية المتطرفة وزيادة التنقل البشري، بات إضفاء الطابع المحلي على الخطط العالمية يمثل أولوية متزايدة من أجل تمكين الحكومات المحلية والإقليمية دون الوطنية لابتكار الممارسات الجيدة وتوسيع نطاقها. ومن خلال الاتفاق واسع النطاق على أن الروابط الحضرية-الريفية تمثل مسارات مهمة بالفعل لتنفيذ السياسة المعيارية العالمية، من الواضح أن ثمة ضرورة إلى إرشادات عملية حول الكيفية التي يجري بها الإدماج في السياسة الوطنية والمسائل التي ينبغي إدماجها. ويلزم تقديم توجيهات من أجل المساعدة في إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسات ونظم إدارة البلدات والمدن والأقاليم. ويعد تطوير سياسة حضرية وطنية من قبل بلد ما مؤشراً على تنفيذ الخطة الحضرية الوطنية والهدف 11.أ من أهداف التنمية المستدامة، إذ يدعو كلاهما إلى التخطيط المتكامل عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل.

”يأتي هذا الدليل السريع بشأن إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة الحضرية الوطنية في ثلاثة أجزاء: ما أهمية إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة الحضرية الوطنية، وكيفية إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة الحضرية الوطنية، وما التوصيات التي يمكن تقديمها للسياسة الحضرية الوطنية؟“

يستعرض الجزء الأول الأساس المنطقي للإجابة على السؤال الذي يتناول أهمية الإدماج. ما أهمية تعزيز الروابط الحضرية-الريفية والاتفاقيات العالمية التي تقر بأهميتها على سبيل المثال في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. يُنظر إلى المبادئ التوجيهية العشرة للروابط الحضرية الريفية وإطار العمل في هذا الدليل بمثابة أداة لإدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة الوطنية. يوفر إطار العمل 11 مجالاً للعمل اعتماداً على التحديات ذات الأولوية والفرص ذات الصلة بالسياسات. ويساعد هذا الدليل في الربط بين كل من المبادئ التوجيهية ومجالات العمل من أجل تعزيز الروابط الحضرية-الريفية في سياق السياسة الحضرية الريفية.

يسلط الجزء الثاني الضوءَ على الكيفية التي يمكن من خلالها لصانعي السياسات استخدام هذا الدليل إما لإدماج الروابط الحضرية-الريفية في وثيقة سياسة حضرية وطنية مكتملة بالفعل، أو في سياسة حضرية وطنية في ظل مراحل مختلفة من التطوير. وينطوي تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية على خمس مراحل، هي الجدوى، والتشخيص، والصياغة، والتنفيذ، والرصد والتقييم. ويعرض هذا الدليل اقتراحات لتعزيز الروابط الحضرية-

1 جاء هذا الاعتراف على الصعيد العالمي، على سبيل المثال، في فعالية رفيعة المستوى نظمها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة وموئل الأمم المتحدة في شهر شباط/فبراير 2019، وكذلك على الأصعدة الإقليمية والوطنية ودون الوطنية.

الريفية في كل مرحلة. ومع إحراز تقدم في عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية، ينبغي على صانعي السياسات تقييم مرحلة الجدوى لا سيما في ما يتعلق بإدماج الروابط الحضرية-الريفية.

ومن شأن ذلك أن يوفر توجيهات حول المعلومات التي ينبغي جمعها وأصحاب المصلحة الذين ينبغي تضمينهم بعد مراحل إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة الحضرية الوطنية. ويتضمن هذا الدليل قائمة مراجعة للمضي قدماً خلال المراحل الخمس للسياسة الحضرية الوطنية، بيْد أنه يركز على الروابط الحضرية-الريفية من أجل الخروج بالتوصيات السياساتية ذات الصلة بالروابط الحضرية-الريفية. ولذلك، يتيح الدليل إطاراً لتقييم الروابط الحضرية-الريفية في كل مرحلة من مراحل تطوير السياسة الحضرية الوطنية ويتضمن أدوات لتحديد التحديات، والفرص، والأولويات، ومشاركة أصحاب المصلحة، والثغرات في البيانات، والتوصيات المرتبطة بالسياسات.

يتناول الجزء الثالث عدداً من التوصيات لإدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة ويُسلّط الضوءَ على المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية الريفية وأحد عشر مجالاً في إطار العمل. ويمكن استخدام هذه التوصيات في مرحلتي التشخيص والصياغة في السياسة الحضرية الوطنية، وسيتيح ذلك الفرصة لصانعي السياسات في تحديد نُهج الروابط الحضرية-الريفية مسترشدين بالتحديات والفرص المقدرة. ويُراد من التوصيات المتصلة بالسياسات تطوير إطار عمل موحد من شأنه أن يساعد أيضاً في تحديد الأساليب والآليات المؤسسية في ما يتعلق بالتنفيذ. ويستكمل الجزء الثالث الجزء الثاني بحيث يجري معالجة التحديات والفرص المحددة التي جرى تحديدها بشكل خاص في التوصيات المتصلة بالسياسة.

يعرض هذا الدليل إطاراً يمكن استعراضه عند ظهور تحديات أو فرص مختلفة في سياقات مختلفة. ويُراد منه أن يكون بمثابة وثيقة مرجعية للمسؤولين الحكوميين، والشركاء في التنمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات البحثية وغيرها. ويتضمن الدليل قوائم مرجعية في الملاحق يمكن نسخها أو تكييفها من أجل استخدامها أو لتدريب أصحاب المصلحة المسؤولين. كما يعرض الدليل نموذجاً لخطة عمل من أجل تنفيذ مكونات الروابط الحضرية-الريفية التي جرى إدماجها بشكل خاص في الوزارات أو الوكالات.

1

ما أهمية إدماج الروابط الحضرية-الريفية

مقدمة 3

1.1. بيانات أساسية 4
1.2. الأساس المنطقي للروابط الحضرية الريفية 8
1.3. الروابط الحضرية-الريفية في الأطر العالمية الدولية 9

1.3.1. الروابط الحضرية-الريفية في خطة موئل الأمم المتحدة 10

1.4. عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية التابعة لموئل الأمم المتحدة 13
1.5. المنهجية 14

1
مقدمة

هذه الوثيقة موجهة في المقام الأول إلى صناع القرار وأصحاب المصلحة المشاركين في صياغة السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ويستعرض هذا الدليل الكيفية التي ينبغي بها لهذه الوحدات الجديدة أن تعزز الروابط الحضرية-الريفية وأن تمكن السلطات المحلية باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في هذا الجهد.

سكان المناطق الحضرية في العالم يتزايدون بسرعة، إذ زادوا من ٧٥١ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ إلى ٤.٢ مليار نسمة في عام ٢٠١٨[2]. وتُظهر التوقعات أن التحضر، والتحول العالمي في إقامة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، إلى جانب النمو الإجمالي لسكان العالم، يمكن أن يضيف 2.5 مليار شخص آخر إلى المناطق الحضرية بحلول عام 2050[3]. ويعيش ما يربو على 55٪ من سكان العالم في مناطق حضرية، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 68٪ في عام 2050. ويُنظر إلى الهجرة الريفية في معظم الأحيان على أنها السبب الرئيسي للتحضر؛ بيد أن النمو السكاني الحضري ناجم أيضاً عن الزيادة الطبيعية في سكان المناطق الحضرية. وساهم التحضر في تطور المدن وتقدمها حيث تُترك المستوطنات الريفية خلف الركب في معظم البلدان، وبشكل خاص في البلدان منخفضة الدخل. ويُوجه قدر أكبر من الاستثمار والتكنولوجيا والدعم السياساتي إلى المناطق الحضرية من أجل البنية الأساسية، وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية، والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، في حين يتراجع التمويل الإنمائي بوتيرة مستمرة في المناطق الريفية وفي ما يتعلق بتوفير الخدمات للأنشطة الزراعية الريفية. ومع ذلك، لطالما كانت البلدات والمدن تعتمد بشكل أساسي على المناطق الريفية لتقديم الخدمات للمناطق الحضرية.

يبدأ تقديم الخدمات بتوفير الغذاء، بما في ذلك المحاصيل والمنتجات الحيوانية والسمكية، غير أنه من المهم أيضاً تضمين المياه، والألياف، والصناعات بجميع أنواعها الداعمة للنمو الحضري. ونظراً لحدوث العديد من التغييرات في العلاقات الدينامية بين المناطق الريفية والحضرية، لم يعد للفجوة الثنائية بين المناطق الحضرية والريفية أهمية تذكر، بل تجعل الوضع أكثر تعقيداً في كثير من الحالات. ومع حدوث التحضر، ينبغي اعتبار المناطق شبه الحضرية والريفية جزءاً لا يتجزأ من التنمية الحضرية المستدامة. وتتسع فجوات التنمية الوظيفية والمكانية بين المناطق التي يغلب عليها الطابع الحضري والمناطق التي يغلب عليها الطابع الريفي، ويترتب عليها عواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة.

مع نمو البلدات والمدن، تُحوَّل الأراضي القريبة من المناطق الحضرية والريفية في كثير من الحالات إلى أراض مخصصة للاستخدامات الحضرية. ولا بد من إدارة هذا التوسع المكاني للبيئة المبنية من خلال اتباع سياسات تستهدف تطوير الاستراتيجيات والخطط. ويُشدد أحد أهداف التنمية المستدامة للمدن (الهدف 11.أ) على ضرورة دعم الروابط الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الإيجابية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية. ويدعم ذلك أيضاً الخطة الحضرية الوطنية التي تدعو إلى دعم المدن الصغيرة والمتوسطة وكذلك التخطيط الحضري والإقليمي ونهج التنمية الذي يشمل المناطق الحضرية والريفية. ولا تعد الروابط الحضرية-الريفية قضية جديدة في الخطة العالمية بل جرى تسليط الضوء عليها لأول مرة في خطة عمل فانكوفر لعام 1976 (الموئل الأول) ومرات عديدة في قرارات موئل الأمم المتحدة. بيد أن الدعوات إلى العمل من أجل معالجة الروابط الحضرية-الريفية باتت أكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر.

2 https://www.un.org/development/desa/publications/2018- revision-of-world-urbanization-prospects.html

3 التوقعات السكانية في العالم 2017؛ https://esa.un.org/unpd/wpp/

ينبغي أن تقدم الحكومات الإقليمية الوطنية ودون الوطنية القيادة والدعم التمكيني للحكومات المحلية من أجل إدماج التنمية الحضرية والريفية، على سبيل المثال من خلال السياسات الحضرية الوطنية. وتدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة إلى اتباع نهج إقليمي للاستفادة من التحضر من أجل التحول الهيكلي لأفريقيا[4]، وتشدد على ضرورة أن تدرك البلدان في أفريقيا الدور الحاسم للمدن وجميع المستوطنات البشرية الأخرى في استجابة السياسة الوطنية للتحضر. والسياسات الحضرية الوطنية هي مجموعة من القرارات الموجهة نحو تعزيز التنمية الحضرية المستدامة والشاملة والمرنة، وتشمل نهجاً إقليمياً من أجل دمج المناطق والمجتمعات الحضرية وشبه الحضرية والريفية. ولذا ينبغي أن تتصدى السياسات الحضرية الوطنية للقضايا الحضرية مع دمج التفاعلات الريفية على مستويات مختلفة من المستوطنات البشرية (القرى والبلدات الصغيرة والمدن الوسيطة والمدن الكبيرة). ولذلك، سيستجيب هذا الدليل للكيفية التي يجري بها إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة الحضرية.

وُضع هذا الدليل من خلال استعراض الكيفية التي تستخدم بها السياسات الحضرية الحالية والسياسات والأطر الأخرى في توجيه التنمية الحضرية التي سلطت الضوء على الروابط الريفية الحضرية. وقد عقد موئل الأمم المتحدة والعديد من أصحاب المصلحة أحد هذه الأطر التي تعالج هذه المسألة بشكل مباشر. وتوفر المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية الريفية وإطار العمل الأساس لهذا الدليل. وبالاستناد إلى المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية الريفية، يعرض الدليل إحدى عشرة توصية يمكن دمجها في تطوير السياسات الحضرية الوطنية أو دون الوطنية أو استعراضها. وتشمل التوصيات أمثلة على السياسات الحضرية الوطنية في البلدان التي أدرجت الروابط الحضرية-الريفية في سياساتها الحضرية وغيرها من الأطر التي يُسترشد بها في التنمية الحضرية. وهذه التوصيات غير إلزامية بيْد أنها توفر خيارات حول أبعاد الروابط الحضرية-الريفية التي يمكن تضمينها في السياسات الحضرية وكيفية ذلك اعتماداً على السياق والتحليل ومشاركة أصحاب المصلحة. تتناول بعض التوجيهات أيضاً كيفية ومراحل إدماج الروابط الحضرية-الريفية بشكل أفضل في السياسة المتعلقة بركائز ومراحل تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية.

1.1. بيانات أساسية

تعد السياسة الحضرية الوطنية أداة مهمة متاحة للحكومات التي تسعى لإدارة التحضر السريع وتوجيهه، وتحويل التحضر إلى أثر إيجابي مع استيعاب ضغوطه الحتمية.

> تعرف السياسة الحضرية الوطنية بأنها "مجموعة متساوقة من القرارات المستمدة من خلال عملية تداولية تقودها الحكومة لتنسيق وحشد جهات فاعلة متنوعة من أجل رؤية مشتركة وهدف مشترك بُغْيَة الترويـج لمزيد من التنمية الحضرية التحولية والمنتجة والشاملة والقادرة على الصمود على المدى الطويل"

يعمل موئل الأمم المتحدة نحو مستقبل أفضل، لكنه أدرك منذ ما يربو على 40 عاماً أن المناطق الحضرية والريفية مترابطة فيما بينها. تشمل المصطلحات الأخرى المستخدمة: التسلسل الريفي الحضري المتصل، والتآزر بين المناطق الريفية والحضرية، والتنمية الإقليمية المتكاملة، والمناطق الوظيفية أو التنمية الإقليمية التي تجمع بين التخطيط والتنمية الحضرية وشبه الحضرية والريفية. **يُعرِّف موئل الأمم المتحدة** الروابط الحضرية-الريفية على أنها تفاعلات وروابط حضرية-ريفية غير خطية ومتنوعة عبر المساحات وضمن تسلسل ريفي حضري متصل، بما في ذلك تدفقات الأشخاص والسلع ورأس المال والمعلومات وأيضاً بين القطاعات والأنشطة مثل الزراعة والخدمات والتصنيع. وبشكل عام، يمكن تعريف الروابط الحضرية-الريفية على أنها شبكة معقدة من الاتصالات بين الأبعاد الريفية والحضرية[5].

4 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، 2017)

5 https://urbanrurallinkages.files.wordpress.com/2019/04/url-gp.pdf

يجري وصف هذه الروابط والتفاعلات الحضرية الريفية لتشمل جوانب متنوعة، مثل:

i. السكان ورأس المال البشري؛

ii. الاستثمارات والمعاملات الاقتصادية؛

iii. تفاعلات الحَوكمة؛

iv. البيئة والمرافق؛

v. المنتجات والخدمات؛ و

vi. المعلومات والبيانات – بالإضافة إلى الهياكل المختلفة التي تدعمها (أو تقيدها): البنى الأساسية، والهياكل الاقتصادية، والهياكل الإقليمية وهياكل الحَوكمة.

يحدد موئل الأمم المتحدة 10 مبادئ توجيهية بشأن الروابط الحضرية-الريفية (انظر أدناه) لتعزيز الروابط الحضرية-الريفية من وجهات نظر مختلفة، والتي ستشكل الأساس لتوصيات السياسة الحضرية الوطنية في الأقسام المعنية.

الإطار1. المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية الريفية (شاملة الرموز)

1. **التدخلات القائمة محلياً**: ترجمة الخطط المعيارية العالمية إلى التزامات وطنية ودون وطنية من أجل التماسك الإقليمي والعمل.

2. **الحَوكمة المتكاملة**: دمج العلاقة بين المناطق الحضرية والريفية في نُهج متعددة القطاعات ومتعددة المستويات ومتعددة أصحاب المصلحة من أجل تكامل الحَوكمة.

3. **النُهج المكانية والوظيفية القائمة على النُظم**: تعزيز النُهج التكاملية والشاملة والقائمة على النظم للتخطيط الحضري والإقليمي.

4. **شاملة من الناحية المالية**: تأمين وترتيب أولويات الاستثمارات المستدامة والمسؤولة المتوازنة بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية المفضية إلى الروابط الحضرية-الريفية.

5. **الشراكات المتوازنة**: تعزيز الشراكات والتحالفات والشبكات التي تربط الجهات الفاعلة الحضرية والريفية ومختلف القطاعات وتكون شاملة وتشاركية وخاضعة للمساءلة.

6. **قائمة على حقوق الإنسان**: تضمين النُهج القائمة على حقوق الإنسان في جميع أدوات السياسات والإجراءات عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل.

7. **عدم إلحاق الضرر وتوفير الحماية الاجتماعية**: بناء الروابط الحضرية-الريفية للتعرف على الاختلافات الثقافية، والتغلب على النزاعات، وعدم المساواة في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية.

8. **مراعية للبيئة**: حماية واستدامة وتوسيع المناطق المهمة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي في الانتقال إلى مجتمعات تتسم بالقدرة على الصمود والكفاءة في استخدام الموارد.

9. **العمل التشاركي**: إنشاء مساحات وآليات لضمان المشاركة الهادفة للأفراد والمؤسسات والمجتمعات المحلية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل.

10. **موجّهة من البيانات وقائمة على الأدلّة**: إنشاء أو تحسين نظم المعرفة من أجل التسلسل الريفي الحضري المتصل والتماسك الإقليمي.

المصدر: https://urbanrurallinkages.files.wordpress.com/2019/09/url-gp-1.pdf

يحدد إطار عمل المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية الريفية أحد عشر مجالاً للعمل في المجالات المواضيعية التالية:

الإطار2. مجالات العمل لتعزيز الروابط الحضرية-الريفية

- **الحَوكمة والتشريعات وتنمية القدرات**: تقييم القدرات والاحتياجات من أدوات السياسات؛ وتعزيز الحوار والتعاون عبر القطاعات ومستويات التخطيط وعقد آليات حَوكمة جديدة متعددة المستويات ومتعددة القطاعات ومتعددة الجهات الفاعلة ودعم دمج سكان المناطق الحضرية والريفية المتضررة.

- **التخطيط المتكامل عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل**: دعم إضفاء الطابع المحلي على التخطيط الوطني؛ وإدماج الروابط الحضرية-الريفية والتنمية الإقليمية المتكاملة في السياسات الحضرية الوطنية وتعزيز شبكات وجمعيات المخططين في الولايات القضائية المتنوعة.

- **الاستثمار والتمويل من أجل التنمية الحضرية الريفية الشاملة**: معالجة التمويل العام والخاص وتحسينه والحصول على الائتمان عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، مع التركيز على البلدات والمدن الصغيرة والمتوسطة والأقاليم الحضرية الريفية المتكاملة. تعزيز خدمات الوساطة المالية وتمكين تقديم خدمات النظام الإيكولوجي في المناطق شبه الحضرية والريفية.

- **تمكين الناس والمجتمعات**: تقييم ودعم العمليات والشراكات الشاملة لعدة جهات فاعلة؛ ومعالجة وتعويض أوجه عدم المساواة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل بشكل مباشر من أجل خلق التوازن والشمول من القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

- **إدارة المعرفة/البيانات للتدفقات المكانية الدينامية للأشخاص والمنتجات والخدمات والمعلومات**: تحسين جمع البيانات والمعرفة المصنفة مكانياً وجنسانياً وإدارتهما، بما في ذلك ضمان التوازن بين إدماج القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

- **التنمية الاقتصادية والعمالة الإقليمية**: تنسيق التنمية الاقتصادية الحضرية والريفية لتعزيز التآزر؛ وتسخير إمكانات المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطبيق الابتكارات في الائتمان التشاركي وخطط التمويل وحاضنات المشاريع لخلق وظائف جديدة تعمل على تحسين التدفقات الإقليمية للمنتجات والخدمات والمعلومات.

- **نُهج متسقة لتقديم الخدمات الاجتماعية**: تحديد الاحتياجات والفرص حيث يمكن للروابط الحضرية الريفية الأقوى أن تؤثر بشكل أكبر على توفير الخدمات من الناحية المكانية والاجتماعية؛ تجربة شراكات حضرية-ريفية جديدة للخدمات الصحية والاجتماعية خارج المدن.

- **البنية التحتية والاتصالات**: إجراء تحليل متكامل وشامل لاحتياجات البنية التحتية الحضرية والريفية؛ والتخطيط والتمويل والبناء المشترك للبنية الأساسية للمياه والصرف الصحي والطرق والنقل العام والكهرباء والاتصالات، وما إلى ذلك.

- **النهج المتكاملة للأمن الغذائي والتغذية والصحة العامة**: إدماج الصحة والرفاه من خلال بناء نُهج حضرية-ريفية متماسكة ومترابطة للغذاء والمياه والطاقة والنظم الصحية مع إيلاء الاهتمام بالفوائد المتعددة للاقتصاد الدائري في ما يتصل بالعلاقة بين المناطق الحضرية والريفية، لا سيما عندما يقترن بتنمية القدرات والإدماج.

- **التأثير البيئي وإدارة الموارد الطبيعية والأراضي**: إجراء تقييمات بيئية استراتيجية للحد من المخاطر البيئية الناجمة عن الفيضانات الشديدة والجفاف والعواصف وما إلى ذلك؛ ومعالجة حيازة الأراضي والمياه والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي، وتعزيز نظم الإنتاج القائمة على النظم الإيكولوجية، وبناء مناظر طبيعية قادرة على الصمود.

- **التسلسل الريفي الحضري المتصل في مواجهة النزاعات والكوارث**: تقييم المخاطر والفجوات والسكان المعرضين للخطر في ما يتعلق بالمخاطر المحتملة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية؛ والتخطيط المشترك لتدابير القدرة على الصمود والاستثمار عبر الولايات القضائية لحماية نظم النقل، والطاقة، والمعلومات، والصحة، والتعليم، والغذاء والمياه، وغير ذلك.

المصدر: https://urbanrurallinkages.files.wordpress.com/2019/04/url-gp.pdf

2.1. الأساس المنطقي للروابط الحضرية الريفية

لقد انتقل العالم بسرعة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في أقل من 100 عام وزاد التحضر في المستوطنات البشرية من ٪15 إلى ٪55، ومن المتوقع أن يستمر الاتجاه وأن يصل إلى ٪68 بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين[6]. ومع ذلك، يعيش ما يربو على ٪85 من فقراء العالم في المناطق الريفية. ومع نمو السكان في المناطق الحضرية، تتوسع المناطق الحضرية خارج حدودها من خلال الوسائل الرسمية وغير الرسمية، وغالباً ما تستوعب المستوطنات الأصغر حجماً في مسار نموها. وساهم التوسع المكاني وزيادة الترابط بين المدن الكبرى والمدن الثانوية في ظهور مناطق حضرية عملاقة تشمل مدن وبلدات وقرى ومناطق ريفية أخرى في شكل مناطق حضرية مخططة أو غير مخططة - الأمر الذي يفرض تحديات في ما يتعلق بإدارة القضايا الحضرية الخاضعة لهيكل حَوكمة تحدده الحدود الإدارية.

يُجسد "كوكب المدن"[7] إحدى نتائج هذه الظاهرة الحضرية الآخذة في الازدياد، غير أن جميع الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية لا يقطنون مدناً كبيرة أو مناطق حضرية. ويعيش واحد من كل ثمانية أشخاص في مدينة ضخمة، بيد أن ما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون في مناطق أصغر حجماً، يبلغ عدد سكانها أقل من 500000 نسمة[8]. لذلك لا يمكن تجاهل المدن الصغيرة والمتوسطة (التي يقل عدد سكانها عن 500000 نسمة)؛ ويشير تقرير مدن العالم لعام 2016 أيضاً إلى أن المدن التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ستحقق نمواً أسرع خاصة في البلدان النامية. ويُشدد هذا على ضرورة تعزيز وتقوية وظائف جميع مستويات المستوطنات البشرية، من القرى الصغيرة إلى المدن الضخمة. ولا يقتصر تعزيز المستوطنات البشرية على التوفير المادي للبنية الأساسية والخدمات في المناطق الحضرية والريفية فحسب، بل يشمل أيضاً تعزيز القدرة المؤسسية لجميع السلطات الحكومية وغيرها.

يسلط تقرير مراجعة توقعات التحضر في العالم لعام 2018[9] الضوء على أنه مع استمرار العالم في التحضر، فإن تحديات التنمية المستدامة ستتركز بشكل متزايد في المدن، لا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض والتي تتسارع وتيرة التحضر بها. ولذلك يشدد التقرير على ضرورة وضع سياسات متكاملة لتحسين حياة سكان الحضر والريف على حد سواء، إلى جانب تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، والبناء على الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القائمة بينها.

تدعو المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي (وهي أداة قابلة للتطبيق عالمياً لتحسين الاستراتيجيات والممارسات) إلى التخطيط عبر الحدود الإدارية التي تشمل مستويات متعددة من الحكومة وأصحاب المصلحة متعددي القطاعات بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في المناطق الحضرية والريفية[10]. يعمل نهج التخطيط المتكامل هذا على تشجيع الاستثمارات المالية الشاملة في المناطق الحضرية والريفية من خلال توفير البنية التحتية والخدمات ذات الصلة بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويساهم توفير البنية التحتية في تعزيز التدفقات المكانية (الأشخاص، والموارد الطبيعية، ورأس المال، والسلع، وخدمات النظام الإيكولوجي، والمعلومات، والتكنولوجيا، والأفكار، والابتكار) في التسلسل الريفي الحضري المتصل والتي تعد جميعها محفزات على النمو الاقتصادي والتنمية. كما يجب أن تؤخذ الهجرة، ولا سيما الهجرة الريفية في التسلسل الريفي الحضري المتصل، في الاعتبار لضمان عدم ترك أي شخص أو مساحة خلف الركب. وينطوي التحضر على كوارث وتأثيرات بيئية سلبية مرتبطة به، ويؤثر بعضها

6 https://esa.un.org/unpd/wpp/

7 يجسد كوكب المدن توزيعاً وعلاقات بينية للمراكز الحضرية عبر المساحات ------ سيخضع للتنقيح

8 الأمم المتحدة، 2016، مدن العالم 2016

9 https://www.un.org/development/desa/publications/2018- revision-of-world-urbanization-prospects.html

10 موئل الأمم المتحدة؛ 2015، المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي؛

على السكان في التسلسل الريفي الحضري المتصل. ويعد اتباع نهج متكامل يدمج المناطق الحضرية والريفية مُلائم من أجل إدارة كافة هذه القضايا المتعلقة بالتحضر.

3.1. الروابط الحضرية-الريفية في الأطر العالمية الدولية

تماشياً مع تنفيذ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة الداعي إلى التحضر المستدام، يؤكد المؤشر الخاصة بالهدف 11.أ.1 على الترابط والربط والتكامل بين المناطق الحضرية والريفية. وجرى تحديد السياسات الحضرية الوطنية باعتبارها أداة لرصد التقدم المحرز في المؤشر الخاص بالهدف 11.أ.1 والخطة الحضرية الجديدة. ويمكن للحكومات استخدام السياسات الحضرية الوطنية من أجل تعزيز التنمية المستدامة التي تشمل المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية. ولا بد أن توفر السياسة الحضرية الوطنية إطاراً إنمائياً وطنياً من شأنه تعزيز روابط أقوى بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية من خلال أ) الربط بين السياسات القطاعية؛ ب) الربط بين الحكومات والسياسات الوطنية والإقليمية والمحلية؛ ج) تعزيز الروابط الحضرية وشبه الحضرية والريفية من خلال التنمية الإقليمية المتكاملة؛ د) زيادة موارد الحكومات دون الوطنية لتحقيق الوصول الكامل للخدمات الأساسية على الصعيد المحلي11. ويعد هذا بمثابة مكون حاسم أيضاً في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى. يعرض الإطاران 3 و4 لمحة عامة عن الأطر المعيارية العالمية التي شددت على ضرورة أخذ الروابط الحضرية-الريفية في الاعتبار.

الإطار3. أهداف التنمية المستدامة والروابط الحضرية-الريفية

تتضمن الأحكام الواردة في الأطر العالمية الجديدة الرئيسية التي وضعت في عام 2015 ذات الصلة بالسياسة الحضرية الوطنية أو الداعمة لها ما يلي:

- حددت أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في عام 2015 بوضوح ضرورة العمل على الروابط الحضرية-الريفية باعتبارها أحد التدخلات التحويلية. يسعى الهدف 11 إلى (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، ولا سيما الغاية 3-11 (تعزيز التحضر الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030)، الهدف 11(أ) (دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.

تشتمل الخطة الحضرية الجديدة على إجراءات رئيسية تُعالج التنمية الحضرية والإقليمية المتكاملة والروابط الحضرية-الريفية:

11 https://unhabitat.org/sdg-11-synthesis-report

الإطار4. الخطة الحضرية الجديدة والروابط الحضرية-الريفية

تنص الفقرة 95 على أن الدول الأعضاء ستدعم تنفيذ سياسات وخطط تنمية إقليمية تكون متكاملة ومتعددة المراكز ومتوازنة، مع تشجيع التعاون والدعم المتبادل بين المدن والمستوطنات البشرية المختلفة الأحجام، وتعزيز دور المدن والبلدات الصغيرة والمتوسطة في تحسين نظم الأمن الغذائي والتغذية.....

تُشدد الفقرة 75 على الالتزام بعمليات التخطيط الحضري والإقليمي طويلة الأجل وممارسات التنمية المكانية التي تتضمن التخطيط والإدارة المتكاملة لموارد المياه، مع مراعاة التسلسل الريفي الحضري المتصل على الصعيد المحلي والإقليمي

تُجسد الفقرة 49 الالتزام بدعم النظم الإقليمية التي تُدمج الوظائف الحضرية والريفية في الأطر المكانية الوطنية ودون الوطنية.

تُشجع الفقرة 96 على "تنفيذ التخطيط الحضري والإقليمي المستدام، بما في ذلك الخطط المتعلقة بالمناطق حول المدن والمدن الكبرى، بهدف تشجيع التآزر والتفاعلات في ما بين المناطق الحضرية بجميع أحجامها والمناطق شبه الحضرية والريفية المحيطة بها، بما في ذلك المناطق العابرة للحدود، وكذلك دعم تطوير مشاريع الهياكل الأساسية المستدامة للأراضي بما يحفز الإنتاجية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز النمو العادل للمناطق عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل.

1.3.1. الروابط الحضرية-الريفية في خطة موئل الأمم المتحدة

تناول موئل الأمم المتحدة في وقت سابق الروابط الحضرية-الريفية في قراراته منذ إنشاء الموئل الأول في فانكوفر في عام 1976 والتي شددت على أهمية البعد الريفي. وجرى إيضاح ذلك تفصيلاً في القرارات اللاحقة (انظر الإطار 5) في الأعوام 1999 و2003 و2013 وأخيراً في عام 2015 حيث جرى التشديد على القرارات واسترشد بها من أجل تطوير المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي المنشورة في عام 2015 والمبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية-الريفية المنشورة في 2019. وفي إطار التحضير للموئل الثالث، أُعِدّت ورقة قضايا تتناول الروابط الحضرية-الريفية بالشراكة مع الشركاء؛ وأفضى ذلك إلى إدماج الأبعاد الحضرية الريفية في فقرات عدة من الخطة الحضرية الجديدة.

الإطار5. قرارات سابقة بشأن الروابط الحضرية-الريفية صادرة عن جمعية موئل الأمم المتحدة

- شددت خطة عمل فانكوفر (الموئل الأول) لعام 1976 على أهمية البعد الريفي للمستوطنات البشرية
- طلب القرار HS/GC/1710 المؤرخ 14 أيار/مايو 1999 الصادر عن لجنة المستوطنات البشرية أخذ الترابط الحضري الريفي في الاعتبار عند تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، في ضوء التآزر القوي بين المناطق الحضرية والريفية؛
- أرسى قرار موئل الأمم المتحدة HSP/GC/19/6 المؤرخ 9 أيار/مايو 2003 بشأن الروابط الحضرية-الريفية والتحضر المستدام الأساس لمنشور عام 2005 المعنون "نهج الروابط الحضرية-الريفية من أجل التنمية المستدامة"
- اقترح قرار موئل الأمم المتحدة HSP/GC/25/1 والقرار 25/4 لعام 2015 ضرورة تقليص التفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية من خلال تطوير البنية التحتية وتعزيز المدن الصغيرة والمتوسطة
- عزز قرار موئل الأمم المتحدة HSP/GC/24/3 التخطيط الحضري الشامل والمستدام ووضع مبادئ توجيهية دولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي؛ وشدد على أهمية التخطيط الإقليمي الذي يتناول المتطلّبات من المساحات الحضرية والريفية.

ومع ذلك، شهد عام 2019 إحراز تقدم في هذا الصدد، حيث اعتمدت الجمعية الأولى لموئل الأمم المتحدة القرار 12 بشأن الروابط الحضرية-الريفية بالإشارة إلى الروابط الحضرية-الريفية؛ ومنشور المبادئ التوجيهية وإطار العمل. وسلط الإطار 6 الضوء على القرارات التي تشير على وجه التحديد إلى هذا الدليل الخاص بإدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة الحضرية الوطنية.

الإطار6. قرارات سابقة بشأن الروابط الحضرية-الريفية 2019 صادرة عن جمعية موئل الأمم المتحدة

- فقرة رقم 2 من منطوق القرار: تشجع بقوة الدول الأعضاء على أن تأخذ في الاعتبار الروابط الحضرية-الريفية في سياسات وعمليات التخطيط الإنمائية الوطنية ودون الوطنية لكل منها، من أجل تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، بما في ذلك الأراضي المحيطة بها
- فقرة رقم 5 من منطوق القرار: تطلب أيضاً إلى المديرة التنفيذية، بالتعاون مع الشركاء المناسبين، أن تنشر وتتقاسم الممارسات والسياسات الجيدة المتصلة بأثر الروابط الحضرية-الريفية، والتي يمكن تكرارها في بلدان أخرى
- فقرة رقم 6 من منطوق القرار: تطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية، بالتشاور مع الشركاء المناسبين وفي نطاق الموارد المتاحة، أن تقدم المساعدة للدول الأعضاء، بناء على طلبها، في وضع السياسات والبرامج الرامية إلى معالجة الهجرة الريفية؛

12 https://papersmart.unon.org/sites/default/files/Draft%20Urban- Rural%20Linkages%20 Resolution%2026052019_0.docx

من ناحية أخرى، تهدف الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة 2020-25 (انظر الشكل 1) إلى معالجة التحديات في العلاقة بين المناطق الحضرية والريفية من خلال مجالين للتغيير/الأهداف. مجال التغيير الأول هو "الحد من التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل" ومجال التغيير الثاني" تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق". ويُراد من هذا الدليل ضمان معالجة هذه المشكلات من خلال السياسات وأطر العمل الأخرى ذات الصلة.

الشكل1. الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة 2020-2025

4.1. عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية التابعة لموئل الأمم المتحدة

يوصي موئل الأمم المتحدة البلدان بتطبيق نهج متكامل في السياسات الحضرية الوطنية يتكون من خمس مراحل وثلاث ركائز داعمة. وكما هو مبين في الشكل 2، تتمثل مراحل وضع السياسة الحضرية الوطنية في ما يلي: الجدوى، والتشخيص، والصياغة، والتنفيذ، والرصد والتقييم. أما الركائز الرئيسية الثلاث فهي: المشاركة، وتنمية القدرات، والمشاريع الموضعية. يستلزم إدماج المجالات المواضيعية مثل الروابط الحضرية-الريفية دمج منطقة في عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية. وهذا يتطلّب أخذ الروابط الحضرية-الريفية في الاعتبار بدءاً من مرحلة الجدوى في بداية عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية ثم في المراحل الأخرى. ويسلط الجزء الثاني الضوء على الأنشطة المحددة في عملية الإدماج في مختلف مراحل تطوير السياسة الحضرية الوطنية.

الشكل2. مراحل السياسة الحضرية الوطنية وركائزها

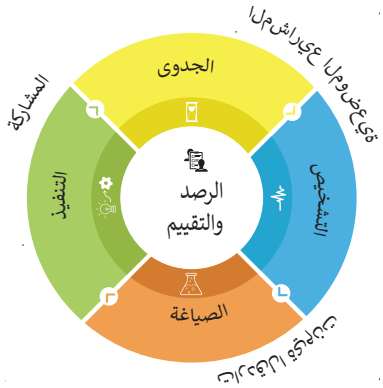

الجدوى: تمثل المرحلة الأولى من مراحل تطوير السياسة الحضرية الوطنية والتي يجري فيها تحديد حالة لإدماج الروابط الحضرية-الريفية.

التشخيص في السياسة الحضرية الوطنية: إحدى مراحل تطوير السياسة الحضرية الوطنية حيث تُجمع أدلة على الوضع الحالي للروابط الحضرية الريفية والنُهج البديلة والتي تتضمن جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

صياغة السياسة الحضرية الوطنية: هذه هي المرحلة التي يجري فيها استقاء اقتراحات إدماج الروابط الحضرية-الريفية واختيارها من الخيارات البديلة في المرحلة السابقة.

تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية: يجري في هذه المرحلة تحديد وتنفيذ خطة تنفيذ الاقتراحات المتصلة بالسياسة بما في ذلك الميزانية والوكالات المسؤولة أو الأشخاص من أجل تنفيذ برامج سياسات الروابط الحضرية-الريفية بوضوح.

رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها: يحدث رصد استراتيجيات النظام الغذائي والتغذية الحساسة طوال العملية ويفضي إلى تقييم نتائج المشاريع أو البرامج المنفذة في ما يتعلق بالروابط الحضرية-الريفية في السياسة.

المشاركة – يتطلّب تحقيق نهج تشاركي حقيقي لتطوير السياسة الحضرية الوطنية دمج نُهج تشاركية في جميع مراحل صياغة السياسة تحدد درجة مساهمة الجمهور التي تنعكس في السياسة في نهاية المطاف.

المشاريع الموضعية – يُراد من هذه الركيزة ضمان ترجمة الإجراءات المقصودة من السياسة إلى عمل مباشر بما يضمن أن تكون توجيهات السياسة ذات صلة وقابلة للتنفيذ.

تنمية القدرات – يعد دمج تنمية القدرات على جميع مستويات الحكومة حاسم لبناء سياسة مستدامة، وينبغي تحقيق ذلك من خلال تقييم وتطوير القدرات البشرية والمالية والمؤسسية لضمان القدرة على تطوير سياسة حضرية وطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

5.1. المنهجية

كما ذكرنا آنفاً، تدعو الخطة الحضرية الوطنية إلى تعزيز السياسات الحضرية الوطنية من خلال إدماج مختلف المجالات المواضيعية التي تشمل الروابط الحضرية والريفية. غير أن لكل بلد سياق فريد خاص بها؛ ففي حين تطبق بعض البلدان سياسة حضرية وطنية صريحة، يمتلك البعض الآخر سياسة وطنية حضرية جزئية وهي عبارة عن مجموعة من السياسات أو الاستراتيجيات أو الخطط الحضرية من أجل التنمية الحضرية على الصعيد الوطني. ولا تزال بعض البلدان الأخرى تفتقر إلى سياسة حضرية وطنيه ولديها اهتمام متزايد بتطوير سياسة حضرية وطنية خاصة بها أو ليس لديها خطط موضوعة في ما يتعلق بتطوير سياسة حضرية وطنية.

يتيح **هذا الدليل إطاراً يمكن لصانعي السياسات استخدامه** لضمان معالجة الروابط الحضرية-الريفية في السياسات؛ **سواء كانت سياسة وطنية حضرية صريحة أو جزئية أو سياسة قطاعية** بحسب السياق. وينبغي الإشارة إلى أنه يمكن استخدام هذا الدليل إما لاستعراض سياسة كاملة أو أثناء عملية تطوير السياسات. وترسي القائمة المرجعية في التذييل 1 الأساس لعملية الإدماج بصرف النظر عن نوعه؛ سواءً أثناء عملية تطوير السياسة أو لأي سياسة حضرية وطنية مكتملة.

يرد ملخص حول كيفية استخدام هذا الدليل في الشكل 3؛ وينطوي على المرحلة الأولية المفضية إلى إبراز أهمية إدماج الروابط الحضرية-الريفية من خلال تحديد التحديات والفرص وكذلك أصحاب المصلحة المعنيين. ويمكن دعم المراحل الأولية **لتقييم التحديات من خلال أدوات ومنهجيات الروابط الحضرية-الريفية التي أعدها موئل الأمم المتحدة من بين منهجيات أخرى.**

عند الانتهاء من تحديد التحديات والفرص المتعلقة بالروابط الحضرية-الريفية؛ ستكون الخطوة التالية هي تحديد نُهج السياسات البديلة. ويجري تقييم النُّهج البديلة وتحديد أفضل الخيارات المدمجة في تنفيذ السياسات وخطط الرصد والتقييم. ويشمل هذا الدليل الجزء الثاني الذي يصف عملية إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة. ويصف هذا الجزء الأنشطة المرحلية التي ينبغي أن يأخذها صانعو السياسات في الاعتبار عند الإدماج، أما الجزء الثالث من هذا الدليل فيقدم **11 توصية** تتماشى مع إطار عمل المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية-الريفية. وتتيح التوصيات إطاراً لتطوير الخيارات المتعلقة بالسياسة في السياسة الحضرية الوطنية في ما يتعلق بالروابط الحضرية-الريفية.

الشكل3. عملية الإدماج

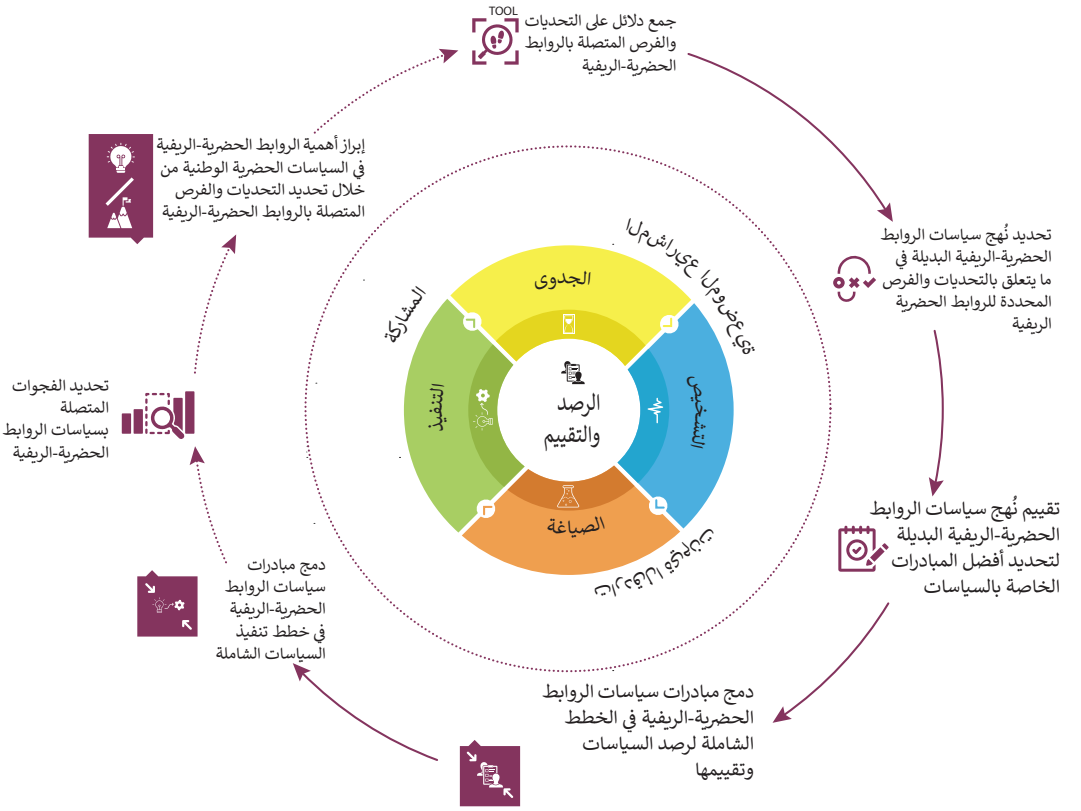

2

كيف إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسات

إدماج الروابط الحضرية-الريفية في عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية 18

1.2. دعم الركائز في إدماج الروابط الحضرية-الريفية في أي سياسة حضرية وطنية 20

2.1.1. المشاركة 20
2.1.2. تنمية القدرات 22
2.1.3. المشاريع الموضعية 23

2

إدماج الروابط الحضرية-الريفية في عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية

كما هو موضح في القسم الأول من هذا الدليل، تشتمل عملية تطوير السياسات الحضرية الوطنية عادةً على خلال 5 مراحل هي: الجدوى، والتشخيص، والصياغة، والتنفيذ، والرصد والتقييم. وتتسم مراحل تطوير السياسات الحضرية الوطنية بالترابط؛ لذا وبصرف النظر عن مرحلة تطوير السياسة الحضرية الوطنية، فإنه ينبغي على البلدان البدء بمتطلّبات مرحلة الجدوى لتطبق على وجه التحديد المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية-الريفية كما هو موضح في القائمة المرجعية في التذييل 1. وتحتوي كل مرحلة على قائمة مرجعية ينبغي أخذها في الاعتبار من قبل صانعي السياسات؛ وليس هناك ضرورة إلى وضع وثيقة مستقلة تتناول إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة الحضرية الوطنية، بل يمكن ربط الروابط الحضرية-الريفية في عملية تطوير السياسة. وتساعد القائمة المرجعية في ضمان عدم إغفال أي أمر يتعلق بالمسائل المحددة للروابط الحضرية الريفية. وتضمنت القائمة المرجعية هذه الأنشطة المتعلقة بالعملية العامة لتطوير السياسة الحضرية الوطنية ذات الصلة بالروابط الحضرية-الريفية. ويوضح الشكل 3 عملية إدماج الروابط الحضرية-الريفية في عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية.

تستلزم **مرحلة** الجدوى في عملية تطوير السياسة البحث عن أدلة لإدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة من خلال تحديد التحديات والفرص المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية في سياق محدد. **وعند تحديد التحديات والفرص المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية، يمكن تطبيق أدوات ومنهجيات موئل الأمم المتحدة، من بين منهجيات أخرى (يرجى توفير رابط)** كخطوة أولى. ويجري في وقت لاحق تعيين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالتحديات والفرص المحددة المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية لتحديد أدوارهم ومدى مشاركتهم في هذه المجالات المواضيعية في عمليات اتخاذ القرارات. ويجري أيضاً تحديد السياسات التي تتضمن التحديات والفرص المحددة المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية واستعراضها من أجل معالجة الفجوات.

في مرحلة **التشخيص**، يُجرى بحث أولي **(باستخدام أداة تقييم تحديات الروابط الحضرية-الريفية)** بشأن تحديات وفرص الروابط الحضرية-الريفية المحددة في المرحلة السابقة لتحديد البيانات المتاحة، ومستوى التصنيف، وطريقة الجمع، وتحليل الدلائل المجمعة وعرضها. ويتيح هذا أيضاً سهولة تحديد الثغرات في البيانات التي تتطلّب مسحاً ميدانياً ومشاركة أصحاب المصلحة باستخدام إطار عمل ومصفوفة إدارة بيانات الروابط الحضرية-الريفية. وسيفضي ذلك إلى تقرير يتضمن تقييماً وتحليلاً لمختلف التحديات والفرص المحددة المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية وسماتها ونطاقها. واعتُمد على هذا التحليل في تقديم توصيات بشأن السياسة بالاسترشاد بالتوصيات الأحد عشر الواردة في هذا الدليل. وفي ما يتعلق بالسمات الخاصة بالتحديات، تقدم التوصيات توجيهات حول ما يمكن أن تتضمنه المبادرات المتصلة بالسياسة. ولذا ترتبط التحديات والفرص بالتوصيات الواردة في دليل الروابط الحضرية-الريفية في السياسات الحضرية الوطنية الماثل، مما يضمن عدم إغفال أي منها عند ورودها في أكثر من توصية. وينبغي أن توفر التوصيات آليات بديلة لكل من التحديات المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية. ويجري تحديد الفجوات في القدرات البشرية والمالية والتقنية والمؤسسية في ما يتعلق بأولويات الروابط الحضرية-الريفية وتوثيقها باستخدام **أداة تقييم فجوات قدرات الروابط الحضرية-الريفية**. ويسترشد بهذه الأداة في عملية إعداد استراتيجيات تنمية القدرات البشرية والمالية والفنية والمؤسسية لأصحاب المصلحة المعنيين في ما يتعلق بالروابط الحضرية-**الريفية باستخدام أداة تقييم أولويات الروابط الحضرية-الريفية.**

في مرحلة **الصياغة**، يجري تحليل النُّهج البديلة، وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات. ويمكن من خلال هذا التحليل اختيار أفضل النُّهج التي تنطوي على المزيد من نقاط القوة والفرص. ويساعد هذا التحليل بعد ذلك في تحديد مبادرات السياسات الأكثر فاعلية في ما يتعلق بالتحديات والفرص في الروابط الحضرية-الريفية. وعندما يجري تحديد المبادرات المتصلة بالسياسة، تكون هناك ضرورة أيضاً لتحديد ما إذا كان أصحاب المصلحة/الجهات الفاعلة ذات الصلة تمتلك القدرات البشرية والتقنية والمؤسسية المناسبة. وفي حالة تباين القدرات عن تلك الموجودة في الاستراتيجيات الموضوعة في المرحلة السابقة، فإنه ينبغي دمجها في استراتيجيات التمويل، وتنمية القدرات البشرية، وتنمية القدرات التقنية، وتنمية القدرات المؤسسية. وتنطوي هذه المرحلة أيضاً على تطوير خطة العمل الواردة في التذييل 4 من أجل تنفيذ اقتراحات سياسة الروابط الحضرية-الريفية. وتسلط خطة العمل الضوء على جوانب عدة من تنفيذ اقتراحات سياسة الروابط الحضرية-الريفية وتشمل: التوصية المعنية (من هذا الدليل)، والمبادرات المتصلة بالسياسة، والأنشطة، والجداول الزمنية، ومؤشرات النجاح، والتكلفة المقدرة، ومصدر التمويل، والوكالة المنفذة والوكالة الرئيسية.

في مرحلة **التنفيذ**، يُسترشد بخطة العمل من أجل ضمان تنفيذ المبادرات المتصلة بالسياسة، انظر التذييل 4 للاطلاع على القالب. ومع ذلك، تتمثل الخطوة الأولى في ضمان موافقة جميع أصحاب المصلحة المعنيين على خطة العمل واعتمادهم لها. وتحتوي خطة العمل على الأنشطة، ومؤشرات الإنجاز، والجهات الفاعلة أو المنظمات المسؤولة، والتكاليف المقدرة ومصدر التمويل. ولذلك من الضروري ضمان تنفيذ استراتيجيات التمويل واستراتيجيات القدرات البشرية والاستراتيجيات المؤسسية والفنية والقانونية. ومن شأن المؤشرات الواردة في خطة العمل مساعدة آليات التعقيبات ورصد فاعلية أنشطة المبادرات المتصلة بسياسات الروابط الحضرية-الريفية.

ويعد **الرصد والتقييم** مكونان رئيسيان في جميع المراحل خلال العملية. وستساعد القائمة المرجعية الواردة في التذييل 1 في رصد إدماج الروابط الحضرية-الريفية في عملية تطوير السياسة. ويشمل ذلك التشديد على اضطلاع جميع أصحاب المصلحة بأدوارهم وأنهم قادرون على تنفيذها بفاعلية. هل حققت الاستراتيجية البشرية والمالية والقانونية والمؤسسية والتقنية نتائج فاعلة في تنفيذ السياسة؟ هل التُزم بالجداول الزمنية وهل كانت فاعلة؟ يحدث التقييم أثناء التحقق من النواتج المترتبة على كل من مبادرات سياسات الروابط الحضرية-الريفية. هل غيرت السياسة الوضع في البلدان أو المناطق بما في ذلك الكيفية التي تعمل بها المؤسسات. هل كانت هناك تحديات وكيف يمكن معالجتها؟

تستند عملية إدماج المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية-الريفية إلى مراحل السياسات الحضرية الوطنية الخمس الموضحة أعلاه، اعتماداً على مرحلة تطوير السياسات الحضرية الوطنية، على سبيل المثال ما إذا كان هناك سياسة حضرية وطنية مكتملة أو ما إذا كانت لا تزال قيد التطوير. وبالنسبة **للسياسات الحضرية الوطنية قيد التطوير**، ينبغي على صانعي السياسات ضمان العمل على **تطوير السياسة الحضرية الوطنية وإدماج الروابط الحضرية-الريفية في آن واحد**. وبالنسبة لوثائق السياسات الوطنية المكتملة ذات الصلة بالسياسات الحضرية الوطنية/القطاع، لن تنطوي العملية على أي اختلاف جوهري حيث ينبغي على صانعي السياسات اتباع الأنشطة المماثلة الموضحة في التذييل 1 في المراحل الخمس. بيد أن الاختلاف الوحيد يتمثل في ضرورة مواءمة اقتراح سياسات الروابط الحضرية-الريفية في وثائق السياسات الحضرية الوطنية/السياسات المكتملة مع إطار عمل موجود بالفعل، **ولذا فلا بد من استعراض السياسات الحالية**. وخلال عملية تطوير السياسات الحضرية الوطنية في الحالات التي لا يتوافر فيها أي من هذه السياسات، ستشمل السياسات الأخرى التي يمكن **استعراضها السياسات القطاعية، والاستراتيجيات الوطنية، والسياسات دون الوطنية والتي تُخصص الكفاءات المحددة للروابط الحضرية الريفية فيها على الصعيد دون الوطني وعلى**

مستوى السياسات الدولية المتعلقة أيضاً بالتحديات أو الفرص المحددة المتصلة بالسياسات الحضرية الريفية - للتحقق من وجود فجوات. ومن المهم ملاحظة أنه سيجري في المرحلة الأولى - مرحلة الجدوى - استعراض السياسة الحالية وتحليلها بناءً على التحديات والفرص المحددة. وسينفذ الاستعراض باستخدام القائمة المرجعية المحددة في التذييل 3 بناءً على التوصيات الملائمة للتحديات أو الفرص المحددة المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية. فعلى سبيل المثال، وبُغْيَة معالجة تحديات الأمن الغذائي المحددة في القائمة المرجعية في التذييل 3، يمكن التحقق من التحديات الواردة في التوصية 9 **"تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي والصحة العامة في كل من المناطق الحضرية والريفية"**. ويمكن استخدام هذه القائمة المرجعية للتحقق من المناطق المتروكة خلف الركب بناءً على التحديات والفرص المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية في أي بلد أو منطقة وستشكل هذه القائمة المرجعية أساساً لجمع البيانات وتحليلها وتقديمها من أجل الاقتراح الخاص بسياسة الروابط الحضرية-الريفية.

2.1. دعم الركائز في إدماج الروابط الحضرية-الريفية في أي سياسة حضرية وطنية

تستند عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية التابعة لموئل الأمم المتحدة إلى ثلاث ركائز رئيسية هي **المشاركة، وتنمية القدرات، والمشاريع الموضعية. ولا يجري استخدام هذه الركائز وتنفيذها في مرحلة معينة من عملية تطوير السياسة، بل ينبغي أخذها في الاعتبار خلال مراحل تطوير السياسة بأكملها. وينبغي إيلاء الاهتمام بالمشاركة، وتنمية القدرات والمشاريع الموضعية في جميع مراحل تطوير السياسة الحضرية الوطنية، والتي من شأنها أن تساهم في استدامة السياسة وفاعليتها على نحو شامل.**

2.1.1. المشاركة

ينبغي وضع تدابير لضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية في عملية إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة

يدعو موئل الأمم المتحدة إلى اتباع نهج تشاركي في جميع مراحل عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية. بيْد أنه من المهم للغاية أن يشارك جميع أصحاب المصلحة المعنيين مثل السلطات الحكومية بمختلف مستوياتها، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية (بما في ذلك الفئات السكانية الضعيفة) أو الأوساط الأكاديمية ذات الصلة بالتحديات والفرص المرتبطة بالروابط الحضرية-الريفية في أي بلد/منطقة. ويُسلط دليل الروابط الحضرية-الريفية-السياسة الحضرية الوطنية الماثل الضوء بشكل خاص على مشاركة جميع أصحاب المصلحة هؤلاء في المناطق الريفية والحضرية وشبه الحضرية. وتستلزم المشاركة العامة مشاركة الجمهور بشكل مباشر في اتخاذ القرارات مع أخذ مساهمة الجمهور في اتخاذ القرارات في الاعتبار لضمان تجسيد متطلّباتهم في السياسة. ولا تعتبر المشاركة حدثاً قائماً بذاته بل هي عملية تتكون من سلسلة من الأنشطة والإجراءات مع الجمهور على مدار العمر الافتراضي الكامل للمشروع - ليس فقط للاسترشاد بها (من خلال التوعية الجماهيرية) بل أيضاً للحصول على المدخلات والمشاركة معهم (من خلال الشراكة العامة). ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة: الاجتماعات التشاورية، والاستبيانات، والمقابلات، والإشعارات الصادرة في الجرائد الرسمية، وتدريب وتنمية القدرات وبناء الشراكة. ويمكن أن تتمثل مساهمات أصحاب المصلحة في الاستفادة من مهاراتهم أو معارفهم أو معلوماتهم أو دعمهم المالي في حالات الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

غالباً ما تخلق النُّهج التشاركية التي تساوي بين التبادل الدينامي بين الجهات الفاعلة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية إحساساً بالملكية والسيطرة بين المشاركين ويكتسي ذلك أهمية بالغة من أجل تعزيز الروابط الحضرية-الريفية. ولا بد من أن تولد المشاركة أيضاً أفكاراً جديدة وملموسة حيث سيجري الأخذ بجميع وجهات النظر المختلفة. ويحتوي الإطار 7 على أمثلة من البلدان التي أدرجت المشاركة في سياساتها الحضرية. غيْر أنه وبصرف النظر عن ضمان تضمين المشاركة في المبادرات المتصلة بالسياسة، ينبغي أن تتسم عملية إدماج الروابط الحضرية-الريفية بنهج تشاركي للغاية في جميع المراحل. جرى تطوير قائمة مرجعية (انظر التذييل 2) للتحقق مما إذا كانت المشاركة في عملية إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة الحضرية الوطنية تتسم بالشمول. وتتحقق هذه القائمة المرجعية من مستوى مشاركة مختلف أصحاب المصلحة وطبيعتها ونطاقها من أجل ضمان دمج الجميع.

إدماج الممارسة الشاملة: حالة غانا

أُطلقت السياسة الحضرية الوطنية في غانا في آذار/مارس 2013 في أعقاب أربع سنوات من تحليل السياق، وورش العمل، والمشاورات المحلية والدولية. ويُراد من السياسة بشكل عام تعزيز التنمية الحضرية المستدامة مع التركيز على الإسكان والخدمات الأساسية وتحسين الكفاءة المؤسسية. وتتبنى السياسة خطة عمل خمسية تقودها وحدة التنمية الحضرية في وزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية.

تتمثل إحدى السمات التي تميز السياسة الحضرية الوطنية في غانا في نهجها المتبع تجاه الأعمال والمستوطنات القطاعية غير الرسمية. وتهدف السياسة الحضرية الوطنية إلى "تغيير الموقف الرسمي تجاه المشاريع غير الرسمية وتحويله من الإهمال إلى الاعتراف والدعم السياساتي". ولذا تسعى السياسة إلى تغيير نمط التفكير الذي يغلب عليه الطابع التقليدي والذي ينظر إلى القطاعات غير الرسمية باعتبارها غير قانونية وغير مرغوب فيها. ويمكن أن يفضي إدماج نهج شامل في السياسة الحضرية الوطنية ومحاولة تغيير العقليات من خلال السياسة إلى تغيير واسع النطاق على مستوى النظم. ويمكن للنهج الشامل أيضاً أن يسهل عملية وضع سياسة حضرية وطنية أكثر تشاركية من خلال مراعاة السكان، مثل أولئك الموجودين في القطاع غير الرسمي، الذين يمكن استبعادهم تقليدياً من عملية تطوير السياسة.

المصدر: السياسة الحضرية الوطنية: إطار عمل إرشادي، ص 15.

الإطار7. قتباسات من السياسة الحضرية الوطنية

سياسة التحضر الوطنية في ماليزيا، 2006، ص 66

ينبغي على السلطات المحلية أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل تخطيط وتنفيذ برامج التخطيط والإدارة الحضرية المناسبة التي تفي بمتطلّبات التنمية المستدامة الملقاة على عاتقها على النحو المنصوص عليه في جدول الأعمال المحلي للقرن 21.

سياسة التحضر الوطنية لرواندا، 2015، ص.ب 23أ ينبغي وضع رؤية مشتركة وتحديد أولويات مهام التنفيذ بطريقة تشاركية تشمل القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

2.1.2. تنمية القدرات

ينبغي إعطاء الأولوية لآليات تطوير قدرات أصحاب المصلحة المعنيين في الروابط الحضرية-الريفية

في عملية إدماج عناوين الروابط الحضرية-الريفية في السياسة، سيكون من الضروري ضمان توافر الحوافز السياساتية الصحيحة وكذلك توافر القدرات المناسبة للتنفيذ. وتهدف عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية إلى ضمان أن تكون القدرات المرحلية أساسية ليس فقط من أجل تطوير السياسات بل أيضاً لأغراض التنفيذ والرصد والتقييم. ويكتسي ذلك أهمية بالغة أيضاً في عملية الإدماج لضمان توافر القدرات البشرية والمالية والمؤسسية والتقنية لمعالجة تحديات الروابط الحضرية-الريفية الخاصة بالسياق. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً أصحاب المصلحة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية.

تشمل استراتيجيات تنمية القدرات البشرية التدريب على قضايا الروابط الحضرية-الريفية المطروحة لزيادة الفهم وكذلك تطوير المهارات الخاصة بهذه الروابط.

وقد يشمل ذلك تعيين موظفين مناسبين في حالة عدم توفرهم حالياً أو تقديم تدريب إضافي للموظفين الحاليين. قد تشمل القدرات المالية آليات لتوفير التمويل الكافي لقضايا الروابط الحضرية-الريفية المحددة من خلال، على سبيل المثال، الشراكات مع القطاع الخاص، وخفض التكاليف في القطاعات الأخرى، وتحصيل ضرائب أو فوائد إضافية من قبل الحكومات، والبحث عن تمويل من المانحين من بين نُهج أخرى. وتشمل القدرات المؤسسية عدد الموظفين، ومساحة المكاتب، ومستوى البنية التحتية المتاحة من بين أمور أخرى.

وتتضمن القدرات الفنية بيانات الروابط الحضرية-الريفية المتاحة والقدرة على التجميع والتخزين والاستخدام ومستويات التكنولوجيا اللازمة للعمل والخبرة الفنية المناسبة، إلخ. وبُغْيَة مساعدة عمليات إدماج سياسة الروابط الحضرية-الريفية في مجالات تنمية القدرات، جرى توفير قائمة مرجعية في التذييل 2. وتساعد هذه القائمة المرجعية على ضمان تحديد الاحتياجات والفجوات المتعلقة بالقدرات، ثم تطوير استراتيجيات تنمية القدرات وتنفيذها.

وضع تنمية القدرات في صميم التنمية الحضرية: حالة كمبوديا

قبل شروعها في تطوير السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها، باشرت الحكومة الكمبودية مشروعاً وطنياً لتنمية القدرات والتدريب الفني لمسؤولي الحكومة دون الوطنية. أُطلق المشروع في عام 2013، بقيادة وثيقة إطلاق المشروع المعنونة "مشروع تنمية القدرات للإدارة الحضرية".

وسبق إطلاق المشروع وتزامن مع إطلاق المرحلة الثالثة للاستراتيجية الكمبودية رباعية الأركان 2014-2018. واعتبرت الاستراتيجية التحضر والتنمية الحضرية أولوية وطنية ووضعت تنمية القدرات والتدريب الفني في طليعة اهتماماتها. ويهدف تنفيذ برنامج تنمية القدرات والتدريب قبل المرحلة الثالثة من الاستراتيجية رباعية الأركان إلى إعداد الحكومات الإقليمية والمحلية من أجل زيادة مستوى المسؤولية نتيجة لتفويض الحَوكمة والسلطة المالية المقترحة في الاستراتيجية. ومن خلال السعي إلى تعزيز المؤسسات والترابط المؤسسي قبل تنفيذ الاستراتيجية، يطرح النهج المتبع من قبل الحكومة الكمبودية مثالاً جيداً لكيفية الاستعداد للاعتبارات العملية لتنفيذ الاستراتيجية قبل تطويرها.

المصدر: السياسة الحضرية الوطنية: إطار عمل إرشادي، ص 16.

الإطار8. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية

اقتباس من السياسة الحضرية الوطنية: سياسة الوطنية الحضرية في غانا، 2006

بُغْيَة تعزيز الحَوكمة الحضرية، ثمة حاجة لتسليط الضوء على الإطار المؤسسي وتعزيزه على الصعيد المحلي من أجل التنسيق الفاعل للتنمية الحضرية في ضوء أحكام القانون **462** وتشريعاته الفرعية وتعزيز الترتيبات والتدابير المؤسسية لضمان تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية على نحو فاعل على الصعيد المحلي

وتوصي السياسة بتحسين القدرة المؤسسية بما يتيح الفرصة لتنفيذها.

2.1.3. المشاريع الموضعية

يجب أن تأخذ مبادرات سياسات الروابط الحضرية-الريفية المشاريع الموضعية في الاعتبار.

يتطلّب هذا الحصول على فرصة لتحديث السياسات من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج سريعة المكاسب للمناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية. وهذا من شأنه أن يساعد في تعزيز السياسة الحضرية الوطنية نفسها باعتبارها أداة للتنمية الحضرية كما يساعد أيضاً في تجنب الإخفاقات المحتملة. وينبغي أن تضمن مبادرات سياسة الروابط الحضرية-الريفية أن الأنشطة الواردة في خطة العمل تنطوي على مشاريع قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. ولا بد أن تتسم المشاريع قصيرة الأجل بسهولة التنفيذ من حيث المهارات والموارد البشرية والمالية المطلوبة. كما ينبغي أن تشير بوضوح إلى الأشخاص المسؤولين عن المشروع، والميزانية التقديرية والجوانب المحددة الأخرى للمشروع. ويلزم وجود مؤشرات واضحة للسماح بحلقة لاستقاء ردود الأفعال، لا سيما من أجل ربط نتائج المشروع قصيرة الأجل بالمشاريع المتوسطة والطويلة الأجل. وينبغي أن يتيح ذلك الفرصة للمراجعة والتعديل على مبادرات سياسة الروابط الحضرية-الريفية من خلال الدروس المستفادة على المدى القصير والمتوسط. للمساعدة في تحديد المشاريع الموضعية في عملية تطوير سياسة إدماج الروابط الحضرية-الريفية، انظر الملحق رقم 2 للاطلاع على الجوانب التي يلزم التحقق منها. وهذا يشمل المشاريع سريعة المكاسب المحددة، والموارد المحددة المطلوبة، والجداول الزمنية، ونتائج التنفيذ والدروس المستفادة.

3

ما المسائل التي ينبغي إدماجها في السياسات الحضرية الوطنية

توصيات بشأن تعميم الروابط الحضرية-الريفية في السياسات الحضرية الوطنية 26

التوصية 1. 26
التوصية 2. 27
التوصية 3. 28
التوصية 4. 30
التوصية 5. 32
التوصية 6. 33
التوصية 7. 33
التوصية 8. 35
التوصية 9. 36
التوصية 10. 37
التوصية 11. 38

3

توصيات بشأن تعميم الروابط الحضرية-الريفية في السياسات الحضرية الوطنية

تتماشى التوصيات الخاصة بالسياسات مع إطار عمل موئل الأمم المتحدة في المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية-الريفية. ويقدم هذا الجزء توصيات تستند إلى إطار العمل بشأن ما يمكن لصانعي السياسات مراعاته عند إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسات. ويُراد من التوصيات أن تكون مصدر إلهام وأن توفر مراجع يمكن تكييفها مع أولويات الروابط الحضرية الريفية الخاصة بكل بلد والسياقات المحلية. وهذا يعني أن التدخلات المحلية (المبدأ التوجيهي 1) لا بد أن ترسي الأساس للتوصيات في عملية تطوير السياسات الحضرية الوطني.

التوصية 1.

تشجيع الحَوكمة والتشريعات وتنمية القدرات عبر الحدود الإدارية

ينبغي أن تعزز السياسة الحضرية الوطنية آليات الحَوكمة التي تتضمن الرابطة بين المناطق الحضرية والريفية ضمن نهج متعدد القطاعات، والمستويات وأصحاب المصلحة من أجل تعزيز الظروف المواتية للحكومات المحلية لتحقيق التنمية الإقليمية المتكاملة. ولا بد أن تضمن السياسة أيضاً تبادلاً مستمراً للمعرفة، والحوار وتنمية القدرات بشأن العمليات والنهج بُغْيَة تعزيز الروابط الحضرية-الريفية التي تفضي بدورها إلى النمو المستدام والشامل بين أصحاب المصلحة من الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. ويكتسي التركيز على آليات الحَوكمة الشاملة لاستعراض الولايات والسياسات المؤسسية (مثل الأبعاد الريفية في السياسات الحضرية والأبعاد الحضرية في السياسات الريفية)، بما في ذلك الاتساق بين المعايير والقرارات الوطنية والإقليمية والمحلية أهمية بالغة في السياسات المتعلقة بالحَوكمة. ولا بد أن تشمل السياسة أيضاً مبادرات وأنظمة وإجراءات وتدخلات تنفيذية و/أو تشريعية على الصعيد الإقليمي والتي من شأنها، إذا لزم الأمر، تنقيح هياكل الحَوكمة التي أفضت سابقاً إلى فصل إداري غير منتج و/أو كفاءات موازية موجودة في كل من السلطات الحضرية والإقليمية. ويلز م أن تدعم السياسة الحضرية الوطنية إدماج السكان الحضريين والريفيين المتأثرين بما في ذلك الشباب، والعاطلين في المناطق الحضرية والعاملين في القطاع غير الرسمي، والمزارعين والمنظمات النسائية في التخطيط، واتخاذ القرارات وفي تصميم منصات وبرامج الحَوكمة من أجل تعزيز الفهم الشامل للقضايا، والحَوكمة القائمة على المشاركة، وزيادة المساءلة وضمان ملكية العمليات والحلول من قبل المجتمعات الحضرية والريفية. كما ينبغي التركيز على زيادة الوعي وقدرة وحدات التخطيط المحلية بشأن فوائد الروابط الحضرية والريفية وأبعادها وديناميكاتها من خلال الربط بين المخططين المهنيين وإدارات التخطيط عبر مستويات الحَوكمة. انظر الإطار 9 مثال على السياسة الحضرية الوطنية في ماليزيا.

الإطار9. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية

السياسة الحضرية الوطنية في ماليزيا: 2006، ص 66

ينبغي على السلطات المحلية إلى التعاون الوثيق مع المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتخطيط وتنفيذ برامج التخطيط والإدارة الحضرية المناسبة التي تفي بمتطلّبات التنمية المستدامة على النحو المشار إليه في جدول الأعمال المحلي للقرن 21.

التوصية 2.

مناصرة التنمية الحضرية والإقليمية المتكاملة

يتطلّب التحضر السريع في أجزاء شتى من العالم التأهب من خلال التخطيط الحضري والإقليمي المتكامل13. وقد يفضي عدم القيام بذلك إلى ارتفاع مستويات الفقر، وتوسيع رقعة الأحياء الفقيرة، وزيادة الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، كما قد يؤدي إلى تدهور الصحة وزيادة المخاطر البيئية بما في ذلك آثار تغير المناخ. وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن يساهم التخطيط الحضري والإقليمي المتكامل في زيادة الأمن الغذائي وتحسين التغذية في كل من المناطق الريفية والحضرية، وتعزيز التدفقات المكانية للأشخاص والمنتجات والمعلومات، والنهوض بالأحياء الفقيرة، وتضييق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتحسين الصحة العامة وحماية البيئة، من بين فوائد أخرى. ولذلك ثمة فرصة لتعزيز فرص التنمية من خلال التخطيط الإقليمي واستراتيجيات التنمية وأدواتها لضمان عمل كل من المناطق الحضرية والريفية بأقصى إمكاناتها. ولا بد أن تضمن السياسات الحضرية الوطنية في المقام الأول عدم النظر إلى التنمية الحضرية والريفية بشكل منفصل بل على نحو متكامل، عبر الحدود والقطاعات الإدارية (تعزيز التعاون والتواصل بين الإدارات الحكومية و/أو الوزارات المختلفة). وينبغي أن يتحقق ذلك من خلال مراجعة وتكييف واستخدام الأدوات القانونية وأساليب التخطيط ذات الصلة محلياً من أجل تطوير خطط التنمية التي تراعي الأشخاص وخصائص المكان. وينبغي أخذ المستوطنات الحضرية والريفية من مختلف الأحجام في الاعتبار من أجل الترابط الإقليمي والوظيفي والقائم على النظام الإيكولوجي.

يساهم النهج المتكامل في تحسين توفير الخدمات والبنية التحتية والمرافق التي تضمن شمولية الفرص لكل من سكان المناطق الريفية والحضرية. ويمكن لنهج التنمية المتكاملة أن يعالج حماية البيئة، والأمن الغذائي، والحد من الفقر وعدم المساواة. وينبغي الجمع بين سلطات ووحدات التخطيط الحكومية من جميع المستويات والقطاعات في التخطيط للروابط الحضرية الريفية. ويلزم إيلاء اهتمام خاص بدعم القدرات المالية والبشرية والمؤسسية للمدن الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال مضافرة الجهود معاً، لا بد أن تحدد سلطات التخطيط هذه الرؤية وأن تضع خطط عمل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة التي تدمج احتياجات مستويات التخطيط المختلفة. وينبغي أن يشمل التخطيط الإقليمي التسلسل الريفي الحضري المتصل الكامل من مستوى القرية إلى البلدات والمدن الأكبر. ويعد هذا الأمر ركيزةً أساسيةً، ذلك لأنه يساهم تعزيز الترابط في سد الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية. كما أنه يحد من الفجوات بين المدن الصغيرة والكبيرة ويعزز لامركزية الخدمات بما في ذلك الدوائر الحكومية التي لا تقع في المدن الكبرى دون غيرها. ويعتبر دمج الأنشطة الريفية في المدينة والعكس بالعكس بمثابة استراتيجية نهائية في التنمية الحضرية والريفية المتكاملة.

يشمل ذلك أنشطة مثل الزراعة الحضرية والصناعات الريفية. وتقلل الزراعة الحضرية، على سبيل المثال، سفر الغذاء من خلال المساهمة في قدرة المناطق الحضرية على إطعام نفسها. وتضمن الصناعات الريفية تحقيق أقصى قدر من الأرباح لمنتجي الأغذية عن طريق تقليل عدد الوسطاء، وبالتالي تقليل الهجرة الريفية والمساهمة في التنمية الشاملة للمناطق الريفية والحضرية. يتضمن الإطار 10 مثالاً لبنغلاديش وأوغندا اللتين أدرجتا ذلك في السياسة الحضرية الوطنية.

13 موئل الأمم المتحدة؛ 2015، المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي؛ https://unhabitat.org/books/international-guidelines-on-urban-and-territorial-planning/

الإطار10. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية

السياسة الحضرية الوطنية في بنغلاديش، 2011، ص 16

ينبغي مواصلة تخطيط التنمية الإقليمية من أجل تطوير نظام منسق للمستوطنات البشرية، من القرية الصغيرة كوحدة إنتاج، إلى المجتمعات المحلية الوسيطة والمراكز الإقليمية كوحدات إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، إلى المدينة الكبيرة باعتبارها مركز الاقتصاد الوطني والنظام الإداري.

السياسة الحضرية الوطنية في أوغندا، 2014، ص 29

تخطيط الأنشطة الزراعية الحضرية وتنظيمها وتنسيقها؛ والتكليف بإجراء بحث حول جدوى الزراعة الحضرية لضمان أنها لا تعرقل عملية التنمية.

التوصية 3.

تعزيز التمويل الشامل والاستثمار من أجل التنمية في كل من المناطق الحضرية والريفية

تعد المناطق الريفية متخلفة عن الركب من حيث التنمية حيث يوجه القدر الأكبر من الاستثمارات التي تضطلع بها الحكومات في المقام الأول إلى المناطق الحضرية على سبيل المثال من أجل البنية التحتية المادية والاجتماعية، والخدمات الأساسية، والمرافق الترفيهية، والمساحات العامة، والاستثمارات في الإسكان، والصناعات التحويلية، إلخ.14 وتساهم هذه الاستثمارات في إيجاد فرص العمل، وتحسني سبل كسب العيش، والحد من مستويات الفقر، من بين مكتسبات أخرى. وينبغي أن تنشئ السياسة الحضرية الوطنية نظماً لضمان توجه الحكومة نحو الاستثمار في البنية التحتية للخدمات الأساسية، ومرافق الترفيه، والمساحات العامة، والإسكان، والصناعات، والمناطق شبه الحضرية والريفية، والمدن الصغيرة والمتوسطة. ولذلك، فإن هذا لا يتطلّب تطبيق نهج قطاعي فحسب بل نهج استثماري إقليمي من قبل الحكومة الوطنية من أجل تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية وعمل مخصصات الميزانية. وبالإضافة إلى البنية التحتية المادية والاجتماعية، لا بد أن يشمل النهج الإقليمي أيضاً الدعم المالي للأنشطة في المناطق شبه الحضرية والريفية والمدن الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بإمكانات عالية للإنتاج والتصنيع الزراعيين.

ينبغي أن تضمن السياسات الحضرية الوطنية أيضاً تكييف الآليات المالية من أجل الدفع مقابل الخدمات البيئية على جميع المستويات الوطنية ودون الوطنية. ويلزم أن يكون هذا الدعم المالي متاحاً للجهات الفاعلة الأساسية التي تدير وظائف النظام الإيكولوجي مثل النساء وصغار المزارعين ومنتجي الثروة الحيوانية ومديري الغابات. وينبغي أن تدمج الميزانيات العامة على الصعيدين الإقليمي والمحلي أنشطة الإدارة الاقتصادية والبيئية، من بين الأنشطة القطاعية الأخرى، في السياسات الإقليمية الجديدة. كما ينبغي اتخاذ تدابير لتحسين أدوات التمويل العامة والخاصة للتصدي لحواجز الائتمان والتمويل في كل من المناطق الحضرية والريفية؛ انظر الإطار 11 مثال على التمويل الريفي والشمول المالي في المناطق الريفية في الهند لصغار المزارعين والنساء والأسر الفقيرة. وتعزز مثل هذه المبادرات التنمية الريفية وتحد من الهجرة الريفية، كما أنها تساهم أيضاً في تحسين الاعتماد على المناطق الحضرية للحصول على الخدمات الأساسية والمرافق الاجتماعية الرئيسية.

14 ألن-دوبريه، دي.(2011)، "الحَوكمة متعددة المستويات للاستثمار العام: دروس مستفادة من الأزمة"، أوراق عمل التنمية الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2011/05، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. http://dx.doi.org/10.1787/5kg87n3bp6jb-en

الإطار11. تعزيز التمويل الريفي والشمول المالي في المناطق الريفية في الهند

المصدر: برنامج المؤسسات المالية الريفية المشترك بين الجمعية الألمانية للتعاون الدولي والبنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية، التقرير السنوي 2013/2014

من خلال برنامج المؤسسات المالية الريفية المنفذ خلال الفترة 2015-2009؛ عرضت المؤسسات المالية الريفية خدمات مالية موجهة حسب الطلب لصغار المزارعين والنساء والأسر الفقيرة. ونُفذ ذلك من خلال البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية المعروف أيضاً باسم دائرة الشمول المالي، والذي قدم الأموال المستخدمة للتدريب والابتكار التكنولوجي وأنشطة البرامج الأخرى للوصول إلى فقراء الريف. وقد تحقق الأثر المرجو من خلال آليتين رئيسيتين: النمو في نظام التعاون الريفي والتمويل الأصغر من خلال مجموعات المساعدة الذاتية والشمول المالي.

نظام الائتمان التعاوني الريفي: منذ عام 2008، تمكن نظام الائتمان التعاوني الريفي، الذي يتكون من 92000 مؤسسة تضم 120 مليون عضو، من تحسين أدائه من خلال توحيد نظمه الخاصة بالمحاسبة والمراجعة والتدريب والاستشارات. وتمثل أحد النجاحات الرئيسية في إنشاء معهد وطني يضم 4360 عضواً مؤسسياً حالياً، ومكلف حالياً بالتحكم في جودة التدريب في القطاع، واعتماد الكفاءات المهنية للموظفين. ومن خلال إنشاء وحدات استشارية في البنوك التعاونية (114 حتى الآن)، ساعد البرنامج في تحسين تطوير الأعمال في العديد من التعاونيات الأولية. وزادت نسبة البنوك التعاونية التي حصلت على تصنيف "سليم بما فيه الكفاية" من 66 إلى 97٪. وسعت العديد من التعاونيات إلى زيادة نطاق الخدمات لأعضائها. وتضاعفت قيمة القروض الممنوحة وزادت نسبة اقتراض الأعضاء من 37% إلى 45٪.

التمويل الأصغر من خلال مجموعات المساعدة الذاتية والشمول المالي: منذ عام 2008، زاد عدد أعضاء مجموعات المساعدة الذاتية الذين لديهم ودائع في البنوك من 50 إلى 90 مليون. ويعد 82٪ من الأعضاء من النساء ويملك 56٪ من المجموعات قروض مصرفية مستحقة. وجرى تحسين نطاق الخدمات المصرفية وجودتها لمجموعات المساعدة الذاتية من خلال تطوير المنتجات الموجهة حسب الطلب وتوظيف أعضائها كوكلاء مصرفيين على مستوى القرى. وبالنيابة عن بنكين، تقدم حالياً نحو 70 امرأة خدمات مصرفية إلى 18600 عميلاً في 286 قرية. وتمكن التقنيات الجديدة النساء من تقديم خدمات لم تكن متوفرة في السابق مثل تحويل الأموال. وتخطط تسعة بنوك إضافية لتكرار هذا النهج في المستقبل. وتساهم عضوية المرأة في مجموعات المساعدة الذاتية والدور الذي يضطلعن به باعتبارهم وسطاء في البنوك مكانة المرأة في الأسر والمجتمعات القروية. وتظهر الدراسات أن 92٪ من النساء يشعرن بالتمكين من خلال الانضمام إلى مجموعة المساعدة الذاتية. وفي الوقت الحالي، أعرب 70٪ من أعضاء المجموعات عن رضائهم عن الخدمات المصرفية، واستطاع 25٪ زيادة مداخيلهم، وزاد الإنفاق على التعليم والصحة بنسبة 34٪.

التوصية 4.

تمكين الناس والمجتمعات في المناطق الحضرية والريفية

ينبغي أن تعزز السياسة الحضرية الوطنية الشراكات والتحالفات والشبكات التي تربط الجهات الفاعلة الحضرية والريفية والقطاعات المختلفة (انظر الإطار 12). وينبغي أن يشمل ذلك أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة الحضرية والريفية وتسخير القدرات والمهارات عبر مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، مثل السلطات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية. ويلزم أن يتحقق ذلك من خلال عمليات تشاركية من أجل المشاركة الكاملة للمؤسسات والمجتمعات المحلية والأشخاص بما في ذلك الفئات المهمشة/الضعيفة. وينبغي أن تنطوي هذه العمليات التشاركية على تمكين النساء، والسكان الأصليين، والأطفال، وسكان الأحياء الفقيرة، والمهاجرين، وجميع أولئك المعرضين لخطر التخلف عن الركب بعد أن يحدد التحليل التشاركي فجوات المشاركة.

ويمكن أيضاً تعزيز هذه التفاعلات من خلال تحسين شبكات النقل التي تربط المناطق الريفية والحضرية بما في ذلك شبكات الاتصالات والكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من بين وسائل أخرى للسماح بالتفاعل المتبادل. ويمثل تعزيز الإدارة المحلية من أجل التعاون بين السلطات الريفية والحضرية جانباً آخر من جوانب الشراكة الحضرية الريفية التي ينبغي للسياسات الحضرية أخذها في الاعتبار من خلال المبادرات والبرامج والمشاريع المشتركة. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، دورات تدريبية للمزارعين من قبل الإدارات الزراعية التابعة للحكومات المحلية في كل من المناطق الحضرية والريفية لعرض الابتكارات في مجال تجهيز الأغذية وتسويقها.

الإطار12. استراتيجية التنمية الإقليمية لإستونيا 2014-2020

تتمثل أحد أهداف السياسة الحضرية الوطنية في إستونيا المشار إليها باسم **استراتيجية التنمية الإقليمية 2014-2020** في تعزيز الروابط الإقليمية وتنمية القدرات. وتشمل الأنشطة تحقيق هذه الاستراتيجية مشاريع مثل: روابط النقل بين مراكز المقاطعات/البلدات الصغيرة وعبر الحدود، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات البلدية، والخدمات الإلكترونية. وتشمل الأنشطة الأخرى تنمية قدرات البلديات والسلطات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات أو تمثل المجتمعات المحلية، والتعاون بين البلديات، وتقييم الأثر الإقليمي للسياسات القطاعية على المساهمات في أهداف التنمية الإقليمية ومشاركة المجتمع الريفي في مبادرات التنمية.

من خلال دراسة استقصائية أجريت في عام 2013، **أجرت إستونيا تعاوناً حضرياً-ريفياً** يشمل توفير الخدمات العامة خاصة بشكل مشترك في مجالات مثل إدارة النفايات، والتعليم، والنقل، والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية. وتعاونت السلطات المحلية في وضع خطط التنمية وتنظيم الفعاليات الثقافية. وتحصل العديد من الوحدات الحكومية المحلية الصغيرة على الخدمات العامة من البلديات المجاورة. وعادة ما يجري تنفيذ هذا النوع من التعاون على أساس تعاقدي. فعلى سبيل المثال، اشتركت خمس بلديات في إيدا-فيروما في إنشاء خدمة لمراقبة أوامر الشراء العامة على مستوى البلديات. وهذا مثال على قصة نجاح تساهم في عملية تطوير السياسات الحضرية الوطنية. وفي حالات أخرى، عادة ما تكون السياسة الحضرية الوطنية هي المكون الرئيسي المفضي إلى قصص النجاح. وسواء مع توافر أو عدم توافر قصص النجاح المتعلقة بالشراكة الحضرية الريفية، يمكن للاستراتيجيات أن تضمن إدراج مثل هذه الشراكات أو التعاون في السياسة.

ولا بد من تمكين المجتمعات في كل من المناطق الحضرية والريفية (انظر الإطار 13)؛ دون استبعاد الجهات الفاعلة الضعيفة. وقد أفضى التحضر في معظم البلدان النامية إلى حالات تكون فيها المناطق الريفية متخلفة عن الركب من حيث التنمية بشكل متزايد. وقد زادت هذه التفاوتات بين المدن الكبيرة المكتظة بالسكان ومراكز القرى أو المدن الأصغر مع انتقال المزيد من الناس إلى المناطق الحضرية أو العمل فيها. وينبغي أن تستهدف السياسات توفير الدعم للمجتمعات غير المستحقة في كل من المناطق الحضرية والريفية، وهو ما من شأنه توفير فرص لفقراء الحضر والريف مع تحسين الحصول على صحة وتعليم أفضل. ويلزم أن تسعى السياسات إلى بناء الأطر والترتيبات المؤسسية التي تسمح بتدفق الاستثمارات والمعرفة والمهارات اللازمة لمعالجة التفاوتات بين سكان المناطق الحضرية والريفية والأقاليم. وينبغي أن تقترح السياسات شراكات لمعالجة الاختلالات بين الجهات الفاعلة الحضرية والريفية على وجه التحديد. كما ينبغي تشجيع المشاركة في صياغة السياسات، والرصد والتقييم من قبل المجتمعات المحلية في كل من المناطق الحضرية والريفية.

الإطار13. إندونيسيا: تمكين المجتمعات الريفية

توفير التدريبات للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية من أجل إعدادهم بشكل أفضل للوظائف التي يبحثون عنها عند الهجرة إلى منطقة حضرية أو تحسين إنتاجيتهم؛ تشمل هذه التدريبات المهارات الحاسوبية، والرياضات، والمهارات الحياتية وغيرها من مهارات تنمية القدرات؛ وهذه التدريبات موجهة لجميع الفئات العمرية والجنسانية.

- الاستثمار في البنية التحتية الريفية المنتجة.
- تعزيز المؤسسات المحلية.
- إنفاذ القانون في قرى إندونيسيا 2014 والذي يهدف إلى تعزيز مشاركة أكبر لسكان الريف في عمليات التنمية، وإنشاء دخلات أكثر فاعلية للحد من الفقر وتحسين دعم الحكم المحلي.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2018) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ الاستثمار في سكان الريف

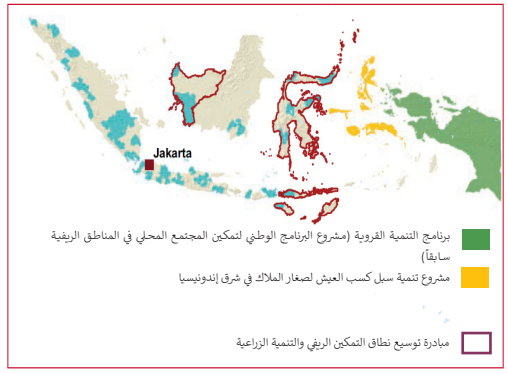

المشاريع الجارية في إندونيسيا لتمكين المجتمعات الريفية

التوصية 5.

توفير هياكل لإدارة المعرفة والبيانات للتدفقات المكانية للأفراد والمنتجات والخدمات والموارد والمعلومات

تؤدي البيانات دوراً رئيسياً في عملية اتخاذ القرارات سواء في المناطق الحضرية أو الريفية. وتنطوي المناطق الحضرية والريفية على تدفقات ثابتة ومتكررة من الناس والمنتجات والخدمات والمعلومات في ما بينها. ويكتسي الحصول على بيانات بشأن هذه التدفقات والمصنفة حسب المنطقة والهوية والعمر والجنس، من بين عوامل أخرى، أهمية بالغة. وستساعد البيانات الجيدة في تحديد ما إذا كانت هذه التدفقات تساهم في الحد من التفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية. وتعزز بعض البنى الأساسية المعتمدة بشكل كبير على البيانات تدفقات أكثر فاعلية للأشخاص والمنتجات والخدمات والمعلومات مثل النقل والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن تدعو السياسات إلى بناء القدرات الكافية للحكومات المحلية والوطنية من أجل جمع البيانات المصنفة مكانياً واستخدامها وتخزينها. ويلزم توفير هذه البيانات بُغْيَة استخدامها في التخطيط التشاركي والقرارات المتصلة بالسياسة. ولابد من أن تسترشد مؤسسات اتخاذ القرارات بالسياسات في ما يتعلق باستخدام البيانات المصنفة مكانياً. وينبغي أن تشجع السياسة أيضاً على استخدام تقنيات المعلومات الحديثة مثل النظام العالمي لتحديد المواقع ونظام المعلومات الجغرافية لإدارة البيانات. وينطوي رسم خرائط التدفقات المكانية للأشخاص على أهمية حاسمة. وتشكل الهجرة الريفية الحافز الأساسي لمعدلات التحضر على الصعيد العالمي، هذا إن لم تكن السبب الوحيد للنمو الحضري، كما يعد التنقل اليومي أو الموسمي أيضاً من الجوانب الدينامية للعلاقات بين المناطق الحضرية والريفية15. وثمة حاجة إلى البيانات لكل من الهجرة والتنقل من حيث المدى والأسباب، حتى يتوافر للسياسة قاعدة أدلة من أجل تحقيق النتائج المرجوة. ويبين الإطار 14 مبادرة سياساتية في سياسة بوتان بشأن إدارة حركة الأشخاص من خلال تطوير مراكز نمو لاستيعاب الناس. ويُراد من هذه المبادرة تقليص الضغط على المناطق الحضرية وضمان مناطق ريفية وحضرية يمكن التحكم فيها.

الإطار14. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية

الاستراتيجية الوطنية للتحضر في بوتان؛ 2018، ص 74-73

من أجل إعداد استراتيجية مراكز النمو التي تحدد بدائل الهجرة (للمدن الآخذة في النمو بسرعة)؛ ينبغي أن يتوافر لمراكز النمو مساحات مادية كافية لاستيعاب السكان، وأن يكون لها قاعدة اقتصادية مستقرة لا تؤثر سلباً على البيئة، وأن يتوافر لديها بنية تحتية مادية واجتماعية، وأن تكون بمثابة مركز للحَوكمة اللامركزية.

15 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة 2018، توقعات التحضر في العالم؛ https://www. un.org/development/desa/publications/2018-revision-of-world-urbanization-prospects.html

التوصية 6.

توجيهات بشأن طرق تعزيز التنمية والتوظيف على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك بناء قدرات المدن الصغيرة والمتوسطة

يعيش معظم السكان في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط في مراكز حضرية صغيرة ومتوسطة16 أو يعتمدون عليها للحصول على السلع والخدمات. ولا تعني حقيقة تواجد معظم المدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالي والمستشفيات والمكاتب الحكومية في مناطق حضرية بالضرورة "التحيز للمناطق الحضرية".

بيد أن موقع الخدمات الصحية والتعليمية قد يساهم في التنمية الحضرية الريفية وفجوة تقديم الخدمات. وعلى نحو مماثل، لا يحدث "التحيز للمناطق الحضرية" متى كان لمكاتب الحكومة المحلية التي تتمتع باختصاص قضائي على المناطق الريفية مواقع "حضرية" (حتى في المدن الصغيرة والمتوسطة)، إلا إذا أفضى ذلك إلى إقصائها بعيداً عن تأثير سكان الريف. وينبغي أن تخدم المراكز الصغيرة والمتوسطة سكان الريف ولذا فلا بد من دعمها حتى يتسنى لهذه المراكز تقديم الخدمات والمرافق لهؤلاء السكان. ويلزم أن تعزز السياسات الحضرية الوطنية تنمية هذه المدن من خلال توفير الخدمات والبنية التحتية، وتقديم الدعم لمراكز السوق في ما يتعلق بالإنتاج الزراعي أو المناطق المخططة لتجهيز المنتجات الزراعية والتوظيف. كما ينبغي أن تدعم السياسات الحضرية الوطنية أيضاً بناء القدرات المحلية في المدن الصغيرة والمتوسطة من أجل إدارة الموارد المالية، وتحصيل الإيرادات بُغْيَة توفير الخدمات الكافية وتحسين الإدارة الحضرية.

الإطار15. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية

سياسة التنمية الحضرية الوطنية لألمانيا، 2007، ص 14

"... .. **تعزيز المدن الصغيرة والمتوسطة** الحجم كمراكز تجارية واجتماعية وثقافية والسماح لها بالعمل كمراكز لتقديم الخدمات للجمهور في المستقبل."

السياسة الحضرية الوطنية لبنغلاديش؛ 2011، ص 18

يمكن دمج المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة الحجم مع المناطق الريفية من خلال توفير مرافق النقل التي ستتيح لسكان الريف الوصول إلى مرافق المستوى الأعلى مثل المستشفيات، ومؤسسات التعليم العالي، والمكاتب الحكومية وأسواق المنتجات الريفية، وغيرها.

التوصية 7.

وضع الاستراتيجيات والمؤسسات لضمان اتباع نُهج متساوقة لتقديم الخدمات الاجتماعية

تتخلف المناطق الريفية في معظم الحالات عن الركب من حيث التنمية وخاصة في مجال توفير المرافق والخدمات. ويقف ذلك حائلاً دون وصول السكان في المناطق الريفية إلى المرافق الأساسية مثل التعليم والصحة والأسواق والمرافق الترفيهية. وفي الحالات التي تفضي فيها السياسات إلى تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية لتقديم خدمات عادلة اجتماعياً ومكانياً، فإنه يمكن لهذه الخدمات تحسين الوصول إلى جميع السكان في سياق حضري ريفي. كما يمكن للسياسة أن تعزز الشراكات بين القطاع العام/القطاع الخاص/المجتمعات المحلية والحكومات في تقديم هذه الخدمات. ويكتسي تشجيع تخطيط الخدمات التي تنسق بين الولايات

16 الأمم المتحدة، 2016، مدن العالم 2016

والإجراءات على جميع المستويات الحكومية أهمية بالغة. ولا بد من أيفضي ذلك إلى توفير خدمات شاملة للجميع في المناطق الحضرية والريفية. ويلزم أن تشدد السياسة على اتباع معايير ونظم مراعية للسياق من أجل تقديم الخدمات على أساس الحجم والسكان والقرب أيضاً. وتشتمل المناطق الريفية بشكل عام على عدد أقل من السكان داخل منطقة معينة ولذا فهي تعتبر أقل كثافة مقارنة بالمناطق الحضرية. ويمكن أن يفضي ذلك إلى توافر مرافق أساسية مثل مرافق الرعاية الصحية ومرافق التعليم والتي تقع في أماكن بعيدة للغاية عن الأسر الريفية، الأمر الذي يؤثر على الوصول والتكاليف وخصائص التدفقات عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل.

الإطار16. مشروع توفير المرافق الحضرية في المناطق الريفية

أعدت الهند مشروعاً للاستثمار في المرافق الحضرية لفرص سبل كسب العيش الريفية في المناطق الريفية من أجل سد الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، وبالتالي الحد من الهجرة الريفية. ويؤدي الافتقار إلى فرص سبل كسب العسب والمرافق الحديثة والخدمات الضرورية للعيش الكريم في المناطق الريفية إلى الشعور بالحرمان وعدم الرضا بين نسبة كبيرة من السكان ويفضي إلى هجرة السكان إلى المناطق الحضرية. ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى الاختلافات الجوهرية في توافر البنية التحتية المادية والاجتماعية في المناطق الريفية والحضرية. ويتوخى مشروع توفير المرافق الحضرية في المناطق الريفية تحقيق نمو سريع في المناطق الريفية في الهند في ضوء تحسين الترابط والبنية التحتية، وسيُمكن سكان الريف من إيجاد الفرص وسبل كسب العيش لأنفسهم على نحو مستدام ومتزايد

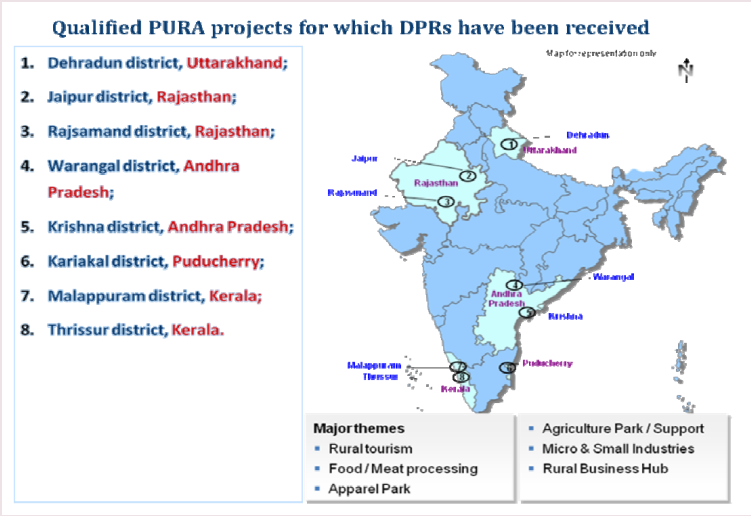

التوصية 8.

توفير البنية التحتية الداعمة والوسائل الأخرى لتعزيز الترابط الحضري-الريفي.

تتسم العلاقة بين المناطق الحضرية والريفية بالتعاون؛ وتعتمد هذه المناطق على بعضها البعض في ما يتعلق بالسلع والخدمات التي تتدفق في ما بينها. وتوفر المناطق الريفية في المقام الأول الغذاء والموارد الطبيعية مثل المياه وفوائد الصحة البيئية والعمل من بين خدمات أخرى للمناطق الحضرية[17] في حني تقدم المناطق الحضرية الخدمات والمعلومات والابتكار وفرص العمل والمرافق الأساسية الأخرى[18]. ولا بد للسياسات الحضرية الوطنية أن تسعى إلى تعزيز هذه العلاقة الدينامية من خلال توفير البنية التحتية لحركة المنتجات والخدمات والمعلومات والأشخاص في المستوطنات البشرية باختلاف أحجامها. وتشمل هذه البنية التحتية: النقل لحركة المنتجات والأشخاص، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية للاتصالات والكهرباء. ويمكن أن تساعد مشاريع تطوير البنية التحتية في المناطق الحضرية والريفية من خلال التخطيط الحضري والإقليمي المتكامل في ضمان تخصيص الموارد المطلوبة بشكل كافٍ من أجل تنفيذ التخطيط من خلال السياسات.

من منظور ريفي، تساهم الروابط بين البنية التحتية والمناطق الحضرية في تعزيز الإنتاجية الريفية نتيجة لتحسين تدفق المعلومات والخبرات بشأن الأساليب أو الابتكارات الجديدة، والمحاصيل الجديدة، ومعلومات السوق، وتدفقات المدخلات الزراعية مثل البذور والمغذيات والمعدات الزراعية، إلخ. وتستلزم الإنتاجية الريفية تحسين الإنتاج الزراعي المستدام وتجهيز المنتجات الزراعية وتوفر فرص عمل للأسر الريفية من شأنها منع الهجرة الخارجية. وتفضي البنية التحتية للنقل إلى زيادة الحصول على فرص العمل في المناطق الحضرية وتزيد من التنقل بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية. كما يساهم تعزيز البنية التحتية للنقل في تحسين توافر السلع في المناطق الريفية، وتعزيز الروابط الاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، ويسمح للمزارعين بالحصول على مدخلات الإنتاج الزراعي والمنتجات الزراعية من الأسواق وإليها، وما إلى ذلك.

الإطار17. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية

اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية لبنغلاديش؛ 2011، ص 18

سيُكفل الاضطلاع **بالاستثمارات الكافية** في البنية التحتية، ولا سيما **النقل والكهرباء وشبكات الاتصالات السلكية** واللاسلكية من أجل ربط **المناطق الحضرية والريفية**، وذلك بُغْيَة تحسين الإنتاجية الريفية وتوفير وصول أفضل إلى الأسواق والوظائف والخدمات العامة.

اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية للفلبين، 2011؛ ص 67

الاعتراف بأهمية الروابط الريفية والحضرية للتخفيف من حدة الفقر وتعزيزها لتحسين تنقل اليد العاملة **وزيادة تبادل المعلومات عن السوق** بين المنتجين الريفيين والمستهلكين في المناطق الحضرية من خلال:

- زيادة الروابط **المادية والاتصالات السلكية واللاسلكية والتجارية مع المناطق الريفية.**
- توسيع نطاق نقاط **الاتصال بشبكة الإنترنت مع المناطق الريفية وتكثيفها.**

17 http://habitat3.org/wp-content/uploads/Habitat-III-Issue- Paper-10_Urban-Rural-Linkages-2.0.pdf
18 https://www.iied.org/rural-urban-linkages

التوصية 9.

تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي والصحة العامة في كل من المناطق الحضرية والريفية

يؤثر التحضر على الأمن الغذائي والتغذوي بطرق شتى. ويزداد الطلب على الغذاء وتتحول التفضيلات الغذائية نحو الأطعمة المصنعة ومنتجات الألبان والمنتجات الحيوانية في البلدان النامية[١٩]. ويتأثر الأمن الغذائي والتغذوي أيضاً بحقيقة مفادها أن التحضر يفضي إلى تحويل استخدام الأراضي للأراضي الزراعية السابقة أو الأراضي القابلة للزراعة إلى الاستخدامات ذات الصلة بالأراضي الحضرية. ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض والتي تنفق ما يربو على نصف دخلها على الغذاء؛ وهو ما يؤثر على الأسر ذات الدخل المتوسط حيث يعتبر الغذاء مكلف نسبياً في المناطق الحضرية في بعض البلدان النامية. وتتضرر سلامة الغذاء أيضاً نتيجة للممارسات الزراعية غير الآمنة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية من أجل تلبية متطلّبات الغذاء في المناطق الحضرية[٢٠]. وتُفصى مشكلة التحضر غير المدعوم بالتخطيط الكافي إلى عدم كفاية الخدمات في أسواق الأغذية بالإضافة إلى مخاطر تلوث الأغذية لا سيما في البلدان النامية.

قد يؤدي التخطيط غير الملائم أيضاً إلى حدوث نقص في الأسواق أو عدم كفايتها مما يفضي إلى تقليص فرص السكان في الحصول على الغذاء. ويعد الأمن الغذائي والتغذوي عاملاً حاسماً ينبغي أخذه في الاعتبار ويلزم معالجته في السياسات الحضرية الوطنية، ليس على مستوى الإنتاج فحسب **بل في جميع مراحل المنظومة الغذائية** على نحو يكفل استدامة المدن والتحضر في المستقبل.

تتفاوت التغذية الغذائية من منطقة إلى أخرى؛ غير أنه لا بد أن **تعزز السياسة الحضرية الوطنية الحصول على الغذاء الصحي والمغذي** في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. ويمكن أن يشمل ذلك التوعية بفوائد الأطعمة المغذية من خلال وسائل الإعلام. كما ينبغي أن تناط **الوكالات ذات الصلة المسؤولية عن الخدمات الإرشادية والاستشارية والاستثمارات لصغار الملاك (في المنظومة الغذائية)** من أجل أغذية مستدامة ومربحة تُنتج وتُسوق محلياً. ويلزم إتاحة الفرصة للمزارعين الريفيين والوكالات الداعمة لهم من أجل إنتاج أغذية صحية وأصلية يجري توفيرها للأسواق الحضرية. ويمكن الاستعانة بمؤسسات مثل المستشفيات والمدارس من بين مؤسسات أخرى كرافعة من أجل تنفيذ نظم غذائية صحية مستدامة تحقق الأثر والنطاق اللازمين في المناطق الحضرية والريفية. ولا بد من وضع التدخلات السياساتية المتعلقة بالآثار الصحية للأغذية منخفضة الكثافة التغذوية عالية التجهيز باعتبارها استراتيجية فعالة من حيث التكلفة للحد من الأمراض غير المعدية. كما ينبغي على السياسات الحضرية الوطنية تكييف أطر العمل كتلك التي طورتها شبكات المدن، والحكومات الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين للتعلم من **الابتكارات الرامية إلى تعزيز النظم الغذائية الحضرية والإقليمية وتطبيقها** (على سبيل المثال ميثاق سياسة الغذاء الحضري في ميلانو)، مع مراعاة أهمية ضمان حيازة الأراضي لصغار المزارعين في المناطق الريفية والحضرية. ويتضمن الإطار 18 عدداً قليلاً من العديد من البلدان التي تُعالج مسألة الغذاء في سياساتها؛ ومع ذلك، يمكن العثور على المزيد حول هذا الموضوع في **منشور موئل الأمم المتحدة حول تكامل النظم الغذائية المستدامة وتحسين التغذية في السياسات الحضرية الوطنية**.

19 الفريق العالمي 2017. النظم الغذائية والتغذية الحضرية: الاتجاهات والتحديات والفرص للعمل السياسي. موجز سياساتي رقم 9. لندن، المملكة المتحدة: الفريق العالمي المعني بالزراعة ونظم الأغذية من أجل التغذية

20 http://www.fao.org/ag/agn/nutrition/national_urbanization_ en.stm

الإطار18. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية

استراتيجية التنمية الحضرية الوطنية، 2015، ص 30 و40

بناء الحوافز لصون الأراضي الزراعية الهامة؛ لا تشجع السياسة الأنشطة غير الزراعية في الأراضي الزراعية الخصبة.

رؤية باكستان 2025، 2014، ص 65

ضمان توجيه سلسلة التوريد بأكملها المتعلقة بالأمن الغذائي نحو توفير الوصول المستقر والميسور إلى الغذاء الكافي والمغذي والآمن من أجل حياة صحية.

التوصية 10.

ابتكار وسائل للحد من الآثار البيئية في التقارب بين المناطق الحضرية والريفية الناجمة عن التطورات الحضرية غير المنظمة وغير المخطط لها

تعتبر المناطق الحضرية من المستهلكين الرئيسيين للطاقة في العالم، كما تأتي معظم انبعاثات غازات الدفيئة[21] من المناطق الحضرية.[22] تتطلّب زيادة معدلات التحصر تخطيطاً وقدرات ملائمة من مخططي المناطق الحضرية، وهو ما لا يتحقق في معظم البلدان النامية. ويؤدي ذلك إلى حدوث تفاوت مكاني داخل المناطق الحضرية والريفية وفي ما بينها، ومساكن غير ملائمة وغير ميسورة التكلفة أو يتعذر الوصول إليها، وازدحام حركة المرور، والاكتظاظ السكاني، والتطورات غير المخطط لها، والخدمات الحضرية (الأساسية) غير الفعالة أو غير الملائمة، من بين العديد من التحديات الأخرى. ويفضي كل ذلك إلى تلوث الهواء والماء والضوضاء مما يؤثر سلباً على البيئة وصحة الناس. وتزيد النتائج المترتبة على هذه الآثار البيئية من مخاطر الكوارث الطبيعية التي تؤثر تأثيراً رئيسياً على فقراء الحضر الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية وفقراء الريف الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية لا توفر القدر الكافي من الخدمات المقدمة. ويساهم عدم كفاية توفير الخدمات الحضرية مثل إدارة المياه أو النفايات بشكل كبير في تلوث الموارد الطبيعية مثل الهواء والماء والتربة وغيرها. وفي التواصل المكاني، يؤثر هذا بشدة على المناطق شبه الحضرية والريفية بما في ذلك الإنتاج الزراعي. وهذا يتطلّب ضرورة عدم تجاهل الآثار البيئية للتحضر إذ أنها تؤثر على المناطق الريفية والحضرية على حد سواء ولذا فلا بد من دمجها في السياسة الحضرية الوطنية على مستوى البلدان.

ينبغي أن تتناول السياسات الحضرية الوطنية بوضوح استراتيجيات الحفظ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في المناطق الريفية على وجه الخصوص. ويدعم ذلك حقيقة مفادها أن المناطق الحضرية تعتمد على الموارد الطبيعية في المناطق الريفية في ما يتعلق بالمياه والكهرباء والغذاء والسياحة وغيرها. **ينبغي أن تستهدف السياسة تعزيز استخدام نهج النظم وأطر الاقتصاد الدائري**[23] من أجل ربط التدخلات التي تدمج القدرة على تحمل آثار تغير المناخ وتحديد أولوياتها، وتعزيز التنوع البيولوجي وحماية وظائف النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية ويلزم **معالجة التخفيف من آثار مخاطر الزحف الحضري العشوائي** في السياسة الحضرية الوطنية أيضاً لضمان إمكانية التعامل مع الآثار السلبية للزحف الحضري العشوائي دون التسبب أي كوارث. **وتعتبر عمليات اتخاذ القرارات التي تتسم بالشفافية والشمول للاستثمارات ذات التأثير الاجتماعي والبيئي** في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء حاسمة في بالنسبة للتدخلات السياسية. وسلطت بعض البلدان

21 موئل الأمم المتحدة؛ 2011، المدن وتغير المناخ: التقرير العالمي بشأن المستوطنات البشرية

22 https://unhabitat.org/urban-themes/energy/

23 تستلزم النُهج الدائرية وكذلك النهج القائم على النُظم.....

الضوء على الحاجة إلى التنمية المستدامة بُغْيَة الحد من الآثار البيئية السلبية وآثار تغير المناخ في السياسات الحضرية الوطنية إلى جانب تعزيز آليات التكيف والتخفيف من الكوارث الطبيعية؛ انظر الإطار 19. ولا بد من موصلة متابعة الحوافز السياساتية في السياسات الحضرية الوطنية ذات الصلة من خلال تدخلات وأنشطة محددة عملية المنحى.

الإطار19. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية

اقتباسات من مفهوم التنمية المكانية للنمسا، 2011، الصفحة 20

"... لدراسة تدابير التنمية المكانية بشكل عام في ما يتعلق بتأثيرها على المناخ وتعديلها إذا لزم الأمر. ينبغي الترويج **لتطوير المستوطنات الموفرة للطاقة** والتي تساهم في تجنب حركة الركاب الفردية الآلية والتكيف مع تغير المناخ (المستوطنات المختلطة المدمجة والوظيفية، والبناء الموفر للطاقة، ومناطق الحماية من الفيضانات، وحجز وتدفقات الفيضانات، وكذلك الترويج للمناطق الخضراء والموائل الحيوية القريبة من المناطق السكنية لتحسين المناخ المحلي)."

سياسة التحضر الوطنية لرواندا، 2015، ص 39

"التخفيف من آثار مخاطر الزحف الحضري العشوائي واستنفاد الموارد والتأثيرات البيئية السلبية الأخرى على الأطراف الحضرية"

التوصية 11.

دمج نُهُج التأهب للكوارث وإدارتها في جميع مراحل التسلسل الريفي الحضري المتصل

تدفع الكوارث إلى تشريد المجتمعات المحلية أو زعزعة استقرارها. ويستلزم ذلك سياسة لمعالجة الكيفية التي يمكن بها مساعدة هؤلاء المشردين، ولا سيما النساء والأطفال الأكثر تضررا. ويمكن أن تنشا الكوارث من الطبيعة أو من الأنشطة البشرية. وينبغي تقييم كليهما والتخفيف من حدتهما لتعزيز التأهب والاستجابة للأمن الاقتصادي والغذائي، وتفشي الأمراض والمخاطر البيئية والمعدية في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. ويعد التحضر غير المنظم أحد أسباب الكوارث الطبيعية أو تلك الناجمة عن الأنشطة البشرية. وقد تتفاقم الكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية، والتي تزداد حدتها نتيجة للنزاعات على استخدام الأراضي في الأطراف الحضرية والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، بشدة بسبب الزحف الحضري العشوائي. وتنشأ النزاعات المتعلقة باستخدام الأراضي عندما تبدأ أنشطة استخدامات الأراضي الحضرية في الانتشار في استخدامات الأراضي شبه الحضرية وتصبح غير متوافقة مع بعضها البعض.

وينبغي أن تضع السياسة الحضرية الوطنية الآليات والنهج التشاركية للتوفيق بين الاختلافات بين مصالح المضيف واللاجئين/المشردين في التسلسل الريفي الحضري المتصل. وهذا يشمل نهج دمج الأشخاص المشردين من خلال تخصيص الأراضي في التخطيط الحضري والإقليمي وإنشاء مخصصات احتياطي تعاونية بين الحكومات المحلية والوطنية لمثل هذه الأحداث المتعلقة بالكوارث. وينبغي أن تنص السياسة على كل ذلك. وتتضمن الاستراتيجيات التعاونية الحضرية الريفية الرامية إلى التخفيف من الأزمات أو الاستجابة لها أدوات مثل 1) **أدوات تجميع وتحويل المخاطر**، 2) و**الاستفادة من التحويلات النقدية لمجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة في حل النزاعات**، 3) **وأدوات تقييم ومراقبة الأمن الغذائي** و4) **التدخلات التي تركز على النوع الاجتماعي** من بين أمور أخرى يجري الترويج لها في السياسات الحضرية الوطنية. ويمكن أن تكون

هناك أيضاً استراتيجيات تستهدف توفير فرص العمل والتعليم وضمان تقديم الخدمات للمهاجرين الجدد، انظر الإطار 20. وفي الحالات التي يُتبع فيها سياسة محددة للنزاع والكوارث؛ يمكن تطبيق التوصية الرامية إلى ضمان توفير اقتراحات سياساتية عملية المنحى. وينبغي أن يتبع الهدف السياساتي الوارد في الإطار 20 في الإطار الوطني للإسكان والتطوير الحضري للفلبين وضع خطة عمل للحوافز والبرامج التي تدعم المهاجرين الجدد. وستساهم الخطة في تقليل النزاعات بين المضيف والمشردين إذا ما جرى تنفيذها جيداً. وهذا النهج له ما يبر ره حيث قد يساهم وجود خطة مسبقة للمهاجرين الجديد في التقليل من أسباب النزاع الناجم عن زيادة العبء والتنافس على الموارد.

الإطار20. اقتباسات من السياسة الحضرية الوطنية إطار الإسكان والتنمية الحضرية الوطنية للفلبين؛ 2010، ص 67

تشجيع وتقديم الحوافز للبرامج التي تساعد المهاجرين من حيث التوظيف والتعليم وفرص تقديم الخدمات.

السياسة الوطنية للتأهب للكوارث وإدارتها؛ أوغندا، 2010

تسلط السياسة الضوء على 12 مبدأ توجيهيا للوقاية من الكوارث وإدارتها. وتوضح السياسة أيضاً أنواع الكوارث الرئيسية في أوغندا من خلال الإجراءات السياساتية والمؤسسات المسؤولة. على سبيل المثال، في ما يتعلق بالجفاف، تتضمن بعض الإجراءات السياساتية ما يلي: 1) إنشاء آليات مناسبة للتنبؤ بالطقس والإنذار المبكر ونشر معلومات الجفاف؛ 2) فرض الإنفاذ والامتثال للوائح والقوانين البيئية. 3) دمج الحفاظ على البيئة في تخطيط التنمية الوطنية. 4) رسم خرائط المناطق المعرضة للجفاف والمناطق الصالحة للزراعة. 5) تعزيز المؤسسات البحثية لتطوير المحاصيل المقاومة للجفاف والثروة الحيوانية. 6) تحديد أولويات برامج الري الصغيرة/المياه من أجل الإنتاج. وتشمل الاستراتيجيات العامة الأخرى في السياسة ما يلي: الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام وآليات الاتصال، وتقييم المخاطر، والإنذار المبكر، والتخطيط المادي، ودمج التأهب للكوارث في المدارس والتعاون الدولي، من بين أمور أخرى.

الخاتمة

يأتي الالتزام بعدم ترك أي شخص خلف الركب في صميم أهداف التنمية المستدامة. ومن هذا المنظور، تعزز كل من الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11.أ.1 من أهداف التنمية المستدامة الحاجة إلى نهج تخطيط حضري وإقليمي متكامل للتنمية دون ترك أي مساحة أو شخص خلف الركب. وتشمل الوثائق المعيارية العالمية الأخرى التي تؤكد على أهمية البعد الريفي للمستوطنات البشرية ما يلي: خطة عمل فانكوفر لجدول أعمال الموئل لعام 1976، والقرار HS/GC/1/10، والقرار HS/GC/24/3 والوثيقة الختامية RIO+20، المستقبل الذي نصبو إليه. لطالما كان ينظر إلى الترابط الحضري والريفي باعتباره مكوناً رئيسياً ينبغي إدماجه في السياسات والخطط والاستراتيجيات. وجرى اختيار السياسات الحضرية الوطنية باعتبارها مؤشراً لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11.أ.1 من أهداف التنمية المستدامة. يسلط هذا الدليل الضوء على ضرورة تعزيز السياسات الحضرية الوطنية مع التركيز بشكل خاص على التنمية الإقليمية المتكاملة. يُراد من هذا الدليل أيضاً تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية-الريفية في أطر العمل السياساتية الخاصة بالسياسات الحضرية الوطنية.

يقترح الدليل منهجية للتطبيق بناءً على مرحلة عملية معينة من السياسة الحضرية الوطنية، سواء في عملية التطوير أو في وثيقة سياسة حضرية وطنية مكتملة قيد التنفيذ.

ويتضمن القسم التالي قائمة مرجعية لكل مرحلة من مراحل السياسة الحضرية الوطنية للمساعدة في ضمان عدم ترك أي شيء خلف الركب من أجل استكمال السياسة الحضرية الوطنية. ويلزم عقب استعراض أي وثيقة سياسة حضرية وطنية مكتملة معالجة الفجوات من خلال الرجوع إلى مرحلة جدوى السياسة الحضرية الوطنية. ولا شك أن هذه عملية تكرارية لإدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسات الحضرية الوطنية. والأكثر أهمية من ذلك هو أنه يلزم الإشارة إلى نتيجة مرحلة الصياغة أثناء مرحلتي التنفيذ والرصد والتقييم كاقتراح سياساتي وخطة عمل محددين في ما يتصل بالروابط الحضرية-الريفية.

يتكون الدليل من 11 توصية مترابطة تستند إلى 11 قسماً من إطار الروابط الحضرية-الريفية الخاص بالعمل من أجل المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية-الريفية. تغطي التوصيات مجالات عمل الروابط الحضرية-الريفية وهي الحَوكمة، والتشريعات، وتنمية القدرات، والتخطيط المتكامل عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، والاستثمار والتمويل من أجل التنمية الحضرية الريفية الشاملة، وتمكين الناس والمجتمعات، وإدارة المعرفة والبيانات للتدفقات المكانية الدينامية، والتنمية الاقتصادية الإقليمية والعمالة، والنهج المتسقة للخدمات الاجتماعية وتقديمها، والبنية التحتية والاتصالات، والنهج المتكاملة للأمن الغذائي، والصحة العامة والتغذية، والأثر البيئ وإدارة الموارد الطبيعية والأراضي، والنزاعات والكوارث.

المراجع

1. ألين-دوبريه، دي.(2011)، "الحَوكمة متعددة المستويات للاستثمار العام: دروس مستفادة من الأزمة"، أوراق عمل التنمية الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2011/05، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. http://dx.doi. org/10.1787/5kg87n3bp6jb-en

2. توماس فورستر، جيدو سانتيني، ديفيد إدواردز، كاتي فلاناغان، ماكيكو تاجوتشي؛ تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ورقة تعزيز الروابط الحضرية-الريفية من خلال النظم الغذائية في المدن والمناطق من أجل قضية مشتركة بين مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية وموئل الأمم المتحدة في مقالات حوارات التنمية الإقليمية، المجلد 35 بشأن "الروابط الحضرية-الريفية لدعم الخطة الحضرية الجديدة."

3. موئل الأمم المتحدة (2011)، المدن وتغير المناخ: التقرير العالمي بشأن المستوطنات البشرية 2011:

4. الشؤون الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (2018)، توقعات التحضر في العالم

5. برنامج المؤسسات المالية الريفية المشترك بين الجمعية الألمانية للتعاون الدولي والبنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية، التقرير السنوي 2013/2014

6. موئل الأمم المتحدة (2015)، المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي؛ https://unhabitat.org/ books/international-guidelines-on-urban-and-territorial-planning/
الفريق العالمي (2017)، النظم الغذائية والتغذية الحضرية: الاتجاهات والتحديات والفرص للعمل السياسي. موجز سياساتي رقم 9. لندن، المملكة المتحدة: الفريق العالمي المعني بالزراعة ونظم الأغذية من أجل التغذية

7. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2017).. مستقبل الغذاء والزراعة - الاتجاهات والتحديات. روما

8. موئل الأمم المتحدة (2018). السياسة الحضرية الوطنية – دليل الجدوى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نيروبي

9. موئل الأمم المتحدة (2015). السياسة الحضرية الوطنية: إطار إرشادي؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نيروبي.

10. موئل الأمم المتحدة (2015). السياسة الحضرية الوطنية: تطوير السياسة الحضرية الوطنية. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نيروبي

11. موئل الأمم المتحدة (2017). الروابط الحضرية-الريفية "تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من خلال تعزيز الروابط الحضرية-الريفية". برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نيروبي.

12. الروابط الحضرية-الريفية (2019). المبادئ التوجيهية وخطة العمل. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نيروبي.

موارد السياسة الحضرية الوطنية

1. السياسة الحضرية الوطنية لبنغلاديش، 2011
2. الإطار الوطني للإسكان والتنمية الحضرية للفلبين، 2010
3. مفهوم التنمية المكانية للنمسا، 2011
4. سياسة التحضر الوطنية لرواندا، 2015
5. الاستراتيجية الوطنية للتحضر لبوتان، 2008
6. الخطة المكانية لصربيا، 2002
7. السياسة الحضرية الوطنية لأوغندا، 2014
8. سياسة التنمية الحضرية الوطنية لألمانيا، 2007
9. سياسة التنمية الحضرية الوطنية لإثيوبيا، 2005
10. الخطة الوطنية للتخطيط والتنمية الإقليمية للفاسادور، 2001
11. رؤية باكستان 2025، 2014
12. استراتيجية التنمية الحضرية الوطنية لنيبال، 2015
13. الاستراتيجية المكانية الوطنية لليابان، 2015
14. السياسة الحضرية الوطنية لماليزيا، 2006
15. سياسة التنمية الوطنية لغانا، 2012

التذييلات

يتكون التذييل الأول والثاني والثالث من تصنيف في نطاق من واحد إلى ثلاثة؛ 1. لا، 2. جزئياً ، 3. نعم. تهدف الإجابات الثلاث إلى المساهمة في تقييم الدرجات من أجل تحديد مستوى الامتثال. على سبيل المثال، تعني الدرجات المنخفضة مستويات منخفضة من الامتثال والعكس صحيح. لذلك، سيكون مجموع الدرجات من إجمالي عدد الأسئلة مضروباً في أعلى درجة (على سبيل المثال، مرحلة الجدوى في التذييل الأول التي تحتوي على ستة أسئلة، والحد الأقصى للدرجة هو 30). سيختار المستخدم الإجابات بناءً على مدى تحقيق الأنشطة المختلفة. إذا لم يحقق أي نشاط، ستكون الإجابات المحددة 1. لا، إذا كان هناك تقدم محرز غير مكتمل، ستكون الإجابة 2. جزئياً، وأخيراً إذا جرى الانتهاء من الأنشطة المذكورة، ستكون الإجابة التي ينبغي اختيارها 3. نعم. لذلك، تتضمن مرحلة الجدوى على سبيل المثال ستة أسئلة؛ وبما أن الحد الأقصى للدرجات هو ثلاثة لكل سؤال، فإن أكبر درجة لمرحلة الجدوى هي ثمانية عشر (18). وكلما ارتفعت الدرجة كانت الحالة أفضل حيث تشير إلى أنه جرى تنفيذ معظم الأنشطة بالفعل.

التذييل 1: قائمة مرجعية من أجل إدماج الروابط الحضرية-الريفية في عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية

مراحل السياسة الحضرية الوطنية	قائمة مرجعية لعملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية	الدرجة
مرحلة الجدوى:	هل حُدِّدت التحديات والفرص المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية الرئيسية للمنطقة/البلد؟ 1.☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل حُدِّدت الفرص المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية الرئيسية للمنطقة/البلد؟ 1.☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل حُدِّد جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بأولويات الروابط الحضرية-الريفية المحددة 1.☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل حُدِّدت أدوار أصحاب المصلحة؟ 1.☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل حُلِّلت السياسات/الاستراتيجيات/الأطر الحالية المتعلقة بالمناطق الحضرية في سياق تحديات الروابط الحضرية-الريفية؟ 1.☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل حُدِّدت الفجوات المتصلة بالسياسات؟ 1.☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	مجموع الدرجات	**/18**

إدماج الروابط الحضرية-الريفية 42

في السياسات الحضرية الوطنية

مرحلة التشخيص	هل أُجري بحث تمهيدي حول طبيعة التحديات ومداها (بما في ذلك الأسباب والآثار) والفرص المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية؟ التحديات المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم الفرص المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية 1.☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل وُثِّقت الثغرات في البيانات من البحث الأولي إذا كانت موجودة؟ التحديات المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية 1.☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم الفرص المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل وُضِع تحليل لقدرات صانعي القرار (المسؤولين الحكوميين) في الروابط الحضرية-الريفية؟ القدرات البشرية - 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم القدرات المالية 1-. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم القدرات التقنية 1-. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم القدرات المؤسسية 1-. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل حُدِّدت الثغرات في مجال القدرات؟ القدرات البشرية - 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم القدرات المالية 1-. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم القدرات التقنية 1-. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم القدرات المؤسسية 1-. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	في حالة وجود ثغرات في البيانات؛ هل خُطِّط لمسح ميداني وهل أجري هذا المسح؟ خُطِّط له: 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم أجري. 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل أُعدّ تقرير تحليلي حول التحديات والفرص المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية؟ التحديات المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية 1.☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم الفرص المتصلة بالروابط الحضرية-الريفية 1.☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	

	هل وُضِعت استراتيجية لتنمية القدرات (للفجوات المحددة)؟ القدرات البشرية - 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم القدرات المالية 1-.☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم القدرات التقنية 1-.☐لا، 2. ☐جزئياً، 3. ☐عم القدرات المؤسسية 1-. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3.☐ نعم	18/

43 إدماج الروابط الحضرية-الريفية

في السياسات الحضرية الوطنية

	هل حُدِّدت استراتيجيات/نهج بديلة للتصدي لهذه التحديات وتعزيز الفرص من خلال السياسات (بالإشارة إلى التوصيات الواردة في هذا الدليل)؟ 1. ☐ لا، 2.☐ جزئياً، 3. ☐نعم	
	هل أُجْري تحليل التكلفة والعوائد لهذه الاستراتيجيات/ النُهج؟ 1. ☐لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات		/66
مرحلة الصياغة:	هل أُجْري تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار للاستراتيجيات/النهج البديلة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3☐ نعم	
	هل حُدِّدت أفضل الأساليب/الاستراتيجيات؟ 1.☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3.☐ نعم	
	هل حُدِّدت المتطلّبات من القدرات في ما يتعلق بأفضل أساليب الروابط الحضرية-الريفية؟ القدرات البشرية: 1. ☐لا، 2.☐ جزئياً، 3. ☐نعم القدرات المالية: 1. ☐لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم القدرات التقنية: 1. ☐ لا، 2. ☐جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل أُعِدّت خطة عمل تفصيلية للسياسة (بما في ذلك استراتيجية المتطلّبات المالية والمتطلّبات من القدرات وإطار الرصد والتقييم) للاستراتيجيات (راجع الدليل)؟ 1. ☐ لا، 2. ☐جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل يتوفر اقتراح وخطة عمل مكتملين في ما يتعلق بسياسة الروابط الحضرية-الريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3.☐ نعم	
مجموع الدرجات		**21/**

مرحلة التنفيذ:	هل اكتملت خطة العمل/خطة التنفيذ الخاصة بالاقتراح المتصل بالسياسات؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل اعتمد أصحاب المصلحة المعنيين خطة التنفيذ؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل حُدِّدت التدخلات ذات الأولوية للروابط الحضرية الريفية/المشاريع الموضعية؟ 1. ☐لا، 2. ☐ جزئياً، 3.☐ نعم	
	هل اعتُمِدت الاستراتيجية المالية للروابط الحضرية الريفية من قبل الأشخاص/المؤسسات المسؤولة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل جرت الموافقة على الاستراتيجية القانونية لتنفيذ مقترح سياسة الروابط الحضرية-الريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل جرى تحسين قدرات أصحاب المصلحة المعنيين لتنفيذ اقتراح سياسة الروابط الحضرية-الريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل اضطلع أصحاب المصلحة المعنيون بأدوارهم و مسؤو ليا تهم ؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل وُضِعت آليات التعقيبات الخاصة باقتراح الروابط الحضرية-الريفية من أجل رصد التحديات والتحسينات؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐نعم	
مجموع الدرجات		

مرحلة رصد عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها	هل أُعتمِدت جميع خيارات السياسة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل أصحاب المصلحة المعنيين قادرون على تنفيذ اقتراح سياسة الروابط الحضرية-الريفية من القدرات المحسّنة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل تتسم الاستراتيجية المالية بالفاعلية من أجل التنفيذ؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل تتسم الاستراتيجية القانونية بالفاعلية في ما يتعلق باقتراح سياسة الروابط الحضرية-الريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل اتبِعت الجداول الزمنية لاقتراح سياسة الروابط الحضرية-الريفية؟ إن لم يكن الأمر كذلك، ما التحديات التي جرت مواجهتها؟ 1. ☐لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	كيف يمكن التغلب على تحديات اتباع الجداول الزمنية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
	هل مكنت السياسة المعممة من تنفيذ اقتراح سياسة الروابط الحضرية-الريفية 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات		**21/**

التذييل 2: قائمة مرجعية لدمج ركائز عملية تطوير السياسة الحضرية الوطنية

ركيزة المشاركة في عملية تطوير سياسة الروابط الحضرية-الريفية

أصحاب المصلحة	هل جرى تضمينهم في عملية اتخاذ القرارات بشأن اقتراح سياسة الروابط الحضرية-الريفية؟	شاملاً المكون الريفي	ما عددهم؟ (عند الاقتضاء)	هل جرى تضمينهم في تنفيذ اقتراح سياسة الروابط الحضرية-الريفية؟	هل تشير نعم إلى الكيفية؟ المستفيد الممول المنفذ الشريك أخرى (حدد)
الحكومة الوطنية:	☐ نعم☐ لا			☐ نعم☐ لا	
الحكومات دون الوطنية:	☐ نعم ☐ لا			☐ نعم ☐ لا	
تتطلّب الحكومات المحلية	☐ نعم☐ لا			☐ نعم ☐ لا	
المرأة	☐ نعم☐ لا			☐ نعم ☐ لا	
الشباب	☐ نعم ☐ لا			☐ نعم ☐ لا	
منظمات المجتمع المدني:	☐ نعم☐ لا			☐ نعم ☐ لا	
القطاع الخاص	☐ نعم ☐ لا			☐نعم ☐لا	
الفئات السكانية الضعيفة	☐ نعم ☐ لا			☐عم ☐ لا	
مجموعات المجتمع المحلي	☐ نعم ☐ لا			☐ نعم ☐ لا	
أخرى حدد.....					

تنمية القدرات

مكونات ينبغي التحقق منها	الدرجة
هل حُدِّدت احتياجات القدرات البشرية بشأن الروابط الحضرية-الريفية وتنفيذ مقترحات سياسة الروابط الحضرية-الريفية لأصحاب المصلحة المعنيين 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل وُضِعت استراتيجية تنمية القدرات البشرية من أجل اقتراح سياسة الروابط الحضرية-الريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل جرى تنفيذ استراتيجية تنمية القدرات البشرية من أجل اقتراح سياسة الروابط الحضرية-الريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
إذا لم يجري تنفيذها، فما هي القضايا/التحديات؟	
ما هي التعديلات التي يمكن إجراؤها؟	

هل حُدِّدت المتطلّبات من القدرة المالية في ما يتصل بالروابط الحضرية-الريفية وتنفيذ اقتراح سياسة الروابط الحضرية-الريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل وُضِعت استراتيجية تمويل في ما يتصل باقتراح سياسة الروابط الحضرية-الريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل جرى تنفيذ استراتيجية مالية من أجل اقتراح سياسة الروابط الحضرية-الريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
إذا لم يجري تنفيذها، فما هي القضايا/التحديات؟	
ما هي التعديلات التي يمكن إجراؤها؟	
هل حُدِّدت المتطلّبات من القدرات المؤسسية لتنفيذ اقتراح سياسة الروابط الحضرية-الريفية لأصحاب المصلحة المعنيين؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل وُضِعت استراتيجية لتحسين القدرات المؤسسية للروابط الحضرية الريفية في ما يتعلق باقتراح سياسة الروابط الحضرية-الريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
إذا لم يجري تنفيذها، هل حُدِّدت المشكلات/التحديات؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل أُجريت التعديلات اللازمة نتيجة للتحديات؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات	**/30**

المشاريع الموضعية

	الدرجة
هل حُدِّدت مشاريع/برامج المكاسب السريعة للروابط الحضرية الريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل خُصِّصت الموارد المالية المطلوبة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل خُصِّصت الموارد البشرية المطلوبة؟ 1.☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل خُصِّصت الموارد الفنية المطلوبة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل يوجد جدول زمني للتنفيذ؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل جرى تنفيذ الجداول الزمنية المحددة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	

في حالة الإجابة بـ لا، فهل حُدِّدت التحديات؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل جرى معالجة التحديات المحددة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
عند تنفيذ المشاريع، هل وُثِّقت الدروس المستفادة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات	**/27**

التذييل 3: قائمة مرجعية لاستعراض الروابط الحضرية-الريفية في وثيقة السياسة النهائية

التوصية 1. تشجيع الحَوكمة والتشريعات وتنمية القدرات عبر الحدود الإدارية	**الدرجات**
هل قدمت السياسة توجيهات لدمج النُّهج متعددة القطاعات في اتخاذ القرارات من أجل التنمية الإقليمية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل قدمت السياسة توجيهات لدمج النُّهج متعددة المستويات في اتخاذ القرارات من أجل التنمية الإقليمية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل قدمت السياسة توجيهات لدمج النُّهج متعددة أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات من أجل التنمية الإقليمية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل أتاحت السياسة مشاركة المعرفة وتبادلها في عملية من أجل تقوية الرابط الحضرية الريفية بين الجهات الفاعلة الحضرية والريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل أتاحت السياسة مشاركة المعرفة وتبادلها في عملية من أجل تقوية الروابط الحضرية-الريفية بين المجتمعات الحضرية والريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تشمل السياسة أيضا استراتيجيات للتنمية الريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل شدَّدت السياسة على تكامل المناطق الحضرية والإقليمية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل عزّزت السياسة زيادة تنمية قدرات الجهات الفاعلة في كل من المناطق الحضرية والريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	

هل شدَّدت السياسة على ضرورة إذكاء الوعي وقدرة مستويات التخطيط المحلي بشأن الروابط الحضرية-الريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات	**/27**

التوصية 2. مناصرة التنمية الحضرية والإقليمية المتكاملة

هل دعت السياسة إلى نهج تخطيط متكامل يشمل المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل يعني تحفيز السياسة سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل طورت السياسة هياكل/منصات/استراتيجيات لإقامة حوار بين مستويات التخطيط المختلفة (بما في ذلك الإقليمية)؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل ناصرت السياسة الأنشطة الحضرية في المناطق الريفية والعكس صحيح؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ ☐ نعم	
هل تناولت السياسة لامركزية الأدوار للسلطات المحلية (تمكين السلطات المحلية من تطوير وتنفيذ سياساتها المحلية أو خططها المكانية أو هياكل الحَوكمة وفقاً للسياسات على الصعيد الوطني)؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل هناك إشارات لاستراتيجيات التخطيط عبر الحدود الإدارية والقطاعات والنُهج (على الصعيد المحلي) (على سبيل المثال لإدارة الأراضي؛ وأيضاً لتقديم الخدمات؛ وتطوير الممرات الخضراء والزرقاء أو ممرات التنمية؛)؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات	**/18**
التوصية 3. تعزيز التمويل الشامل والاستثمار من أجل التنمية في كل من المناطق الحضرية والريفية	
هل شدَّدت السياسة على استثمارات القطاع الحكومي حسب القطاع المحدد للمناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل روجت السياسة للدفع مقابل الخدمات البيئية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل عزَّزت السياسة الميزانيات العامة الإقليمية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	

هل تدعو السياسة للاستثمارات في المناطق الاقتصادية الخاصة (المدن المتخصصة) بما في ذلك المدن الصغيرة والمتوسطة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تناصر السياسة الاستثمارات في البنية التحتية والمرافق للمدن الصغيرة والمتوسطة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تناصر السياسة تمكين سكان الريف والحضر من الحصول على الكهرباء، وتحسين الصرف الصحي، وتحسين مصادر المياه (سد فجوة التنمية)؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تتضمن السياسة استراتيجيات لزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية لسكان الريف؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات	**/21**
التوصية 4. تمكين الناس والمجتمعات في المناطق الحضرية والريفية	
هل توجد استراتيجيات للنمو الاقتصادي عبر المنطقة (المناطق الحضرية - الريفية) في السياسات؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل هناك استثمارات في مشاريع الشراكة الحضرية الريفية (وهياكل الحَوكمة) في السياسات؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تُشجع السياسة الحوار المنتظم وتبادل المعلومات وتنسيق استراتيجيات التنمية الريفية والحضرية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تُشجع السياسة التفاعل الوثيق بين السلطات الحكومية في المناطق الريفية والحضرية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات	**/12**
التوصية 5. توفير هياكل لإدارة المعرفة والبيانات للتدفقات المكانية للأفراد والمنتجات والخدمات والموارد والمعلومات	
هل حفَّزت السياسة آليات تعزيز قدرات الحكومات على استخدام البيانات المصنفة مكانياً وجمعها ومعالجتها؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل عزَّزت السياسة استراتيجيات ضمان استخدام البيانات والمعرفة الخاصة بحركة الناس عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل في اتخاذ القرارات من قبل أصحاب المصلحة المعنيين؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تشير السياسة إلى استخدام النظام العالمي لتحديد المواقع ونظام المعلومات الجغرافية وتقنيات أخرى لإدارة البيانات؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	

هل سُلِّط الضوء على طبيعة الهجرة وأسبابها؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل جرى تطوير وسائل لإدارة الهجرة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل هناك استثمارات في برامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل توجد خطط لجمع البيانات عن الهجرة من أجل الوصول إلى تصور أفضل للاحتياجات المستقبلية للإسكان؛ والخدمات؛ وإيجاد فرص العمل؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات	**/21**
التوصية 6. توجيهات بشأن طرق تعزيز التنمية والتوظيف على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك بناء قدرات المدن الصغيرة والمتوسطة	
هل تضمنت السياسة استراتيجيات لضمان دعم التنمية للمدن الصغيرة والمتوسطة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل سعت السياسة إلى ضمان تعزيز قدرة المدن الصغيرة والمتوسطة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل وُضعت استراتيجيات إضافية لتعزيز النمو والتنمية في المدن الصغيرة والمتوسطة والتكتلات من أجل القدرة التنافسية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل هناك خطة لإجراء استثمارات إضافية في المدن الصغيرة والمتوسطة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل هناك اعتبارات لزيادة القدرات البشرية والمؤسسية الصغيرة والمتوسطة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل أخذت السياسة في الاعتبار نهج "نظام المدن 2")؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات	**/18**
التوصية 7. وضع الاستراتيجيات والمؤسسات لضمان اتباع نُهج متساوقة لتقديم الخدمات الاجتماعية	
هل شدَّدت السياسة على توفير المرافق الصحية في كل من المناطق الحضرية والريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل عزَّزت السياسة على توفير مرافق التعليم في كل من المناطق الحضرية والريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	

هل ناصرت السياسة توفير المرافق الترفيهية في كل من المناطق الحضرية والريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات	**9/**
التوصية 8. توفير البنية التحتية الداعمة والوسائل الأخرى لتعزيز الترابط الحضري-الريفي.	
هل نصت السياسة على تدفقات مكانية ملائمة للسلع والمنتجات بين المناطق الريفية وشبه الحضرية والمناطق الحضرية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل نصت السياسة على تدفقات مكانية ملائمة للأشخاص بين المناطق الريفية وشبه الحضرية والمناطق الحضرية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل نصت السياسة على تدفقات مكانية ملائمة للمعلومات بين المناطق الريفية وشبه الحضرية والمناطق الحضرية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل نصت السياسة على تدفقات مكانية ملائمة للخدمات بين المناطق الريفية وشبه الحضرية والمناطق الحضرية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل نصت السياسة على توزيع مكاني ملائم للربط بين الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل نصت السياسة على توزيع مكاني ملائم للربط بين الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات	**18/**
التوصية 9. تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي والصحة العامة في كل من المناطق الحضرية والريفية	
هل تشدد السياسات على دور الغذاء والتغذية في تقوية الروابط الحضرية-الريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تتضمن السياسات/الاستراتيجيات حماية الأراضي الزراعية بالقرب من المدن، ومناطق الزراعة الحضرية وحماية الموارد الطبيعية (الأراضي، والمياه، والهواء)؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تشتمل السياسات على اعتبارات بشأن النُهج الدائرية للأغذية بما في ذلك مراعاة تقليل فضلات الطعام (من المزرعة إلى المائدة) وإعادة التدوير؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل أُدرجت الفئات الضعيفة في سياسة الأمن الغذائي والتغذوي؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	

هل جرى تناول جوانب سلامة الأغذية والتغذية لكل من المناطق الحضرية والريفية في السياسة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل أُدرج قطاع الغذاء غير الرسمي في السياسة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل أشارت السياسة إلى الروابط بين الأسواق ومنتجي الأغذية والمستهلكين؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل نصت السياسة على ضرورة مراعاة الرفاه في جميع القرارات لكل من المناطق الحضرية والريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل ركّزت السياسة على صحة الجميع في كل من المناطق الحضرية والريفية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات	**/27**
التوصية 10. ابتكار وسائل للحد من الآثار البيئية في التقارب بين المناطق الحضرية والريفية الناجمة عن التطورات الحضرية غير المنظمة وغير المخطط لها	
هل شدَّدت السياسة على ضرورة الحفاظ على البيئة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تناولت السياسة ضرورة حماية الموارد الطبيعية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل ناصرت السياسة ضرورة إدارة الأراضي؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل دعمت السياسة أطر الاقتصاد الدائري؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تتضمن السياسات استراتيجيات للحد من استهلاك الطاقة أو تعزيز الاستثمار في إنتاج الطاقة المتجددة واستخدامها؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل جرى تضمين الاعتبارات في السياسات الرامية إلى التخفيض من أجل تعزيز وسائل النقل غير الآلية للحد من تلوث الهواء؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تتضمن السياسات/الاستراتيجيات إدارة النفايات والمياه، وحماية التربة (عبر الحدود الإدارية/على الصعيد الإقليمي)؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تتناول السياسات الحد من مخاطر النظم البيئية وتعزز التنوع البيولوجي؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	

هل تُعزز السياسة الحفظ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل عزَّزت السياسة النهج القائم على النُّظم وأطر الاقتصاد الدائري؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات	/30
التوصية 11. التصدي لآثار الكوارث في جميع أنحاء التسلسل الريفي الحضري المتصل	
هل أُدرجت وسائل دعم النازحين داخلياً وإعادة توطينهم في السياسة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل جرى تضمين النُّهج التشاركية للتوفيق بين الاختلافات بشأن الأراضي في التسلسل الريفي الحضري المتصل في السياسة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تشتمل السياسة على التعاون في مجال التصدي للكوارث على الأصعدة الوطنية والمحلية للحكومة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل هناك استراتيجيات للحد من المخاطر (مثل الفيضانات، والانهيارات الأرضية) جرى التخطيط لها على الصعيد الإقليمي في السياسة؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل هناك استراتيجيات حضرية - ريفية تعاونية للتخفيف من حدة الأزمات أو الاستجابة لها؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل جرى تناول قضايا استخدام الأراضي وحقوقها في السياسة (لتجنب النزاعات)؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تضمنت السياسة وسائل للحد من الكوارث في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية؟ المناطق الريفية: 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم المناطق شبه الحضرية: 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم نعم المناطق الحضرية: 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم المدن الصغيرة والمتوسطة: 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل شدَّدت السياسات على التأهب للطوارئ في التسلسل الريفي الحضري المتصل؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل تضمنت السياسة وسائل للتصدي لآثار الكوارث في التسلسل الريفي الحضري المتصل؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
هل روَّجت السياسة الشراكات على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية في مواجهة الكوارث؟ 1. ☐ لا، 2. ☐ جزئياً، 3. ☐ نعم	
مجموع الدرجات	**/39**

التذييل 4: خطط العمل لإدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة الحضرية الوطنية؛ (اقتباسات من السياسة الوطنية للتأهب للكوارث وإدارتها، أوغندا، 2010)

توصيات سياسة الروابط الحضرية-الريفية	غايات السياسة	المبادرات/ الأنشطة	الجداول الزمنية	مؤشرات النجاح	الهيئات المنفذة/ الأشخاص المسؤولون	المنظمة الرئيسية أو الشخص المسؤول	تقديرات التكلفة	مصدر التمويل
1. التصدي لآثار الكوارث في جميع أنحاء التسلسل الريفي الحضري المتصل	1.1 تشجيع ومنح الحوافز للبرامج المساعدة للمهاجرين من حيث التوظيف والتعليم وفرص تقديم الخدمات. (انظر الإطار 6)	تصميم برامج تدريبية للمهاجرين للتوظيف	12 شهراً	100 نازح يتلقى التدريب كل عام	إدارة النزاعات والكوارث بوزارة التأهب للكوارث والطوارئ والتكيف معها	وزارة التأهب للكوارث والطوارئ والتكيف معها	200,000 دولار أمريكي	مثلاً، البنك الدولي
		إعداد ميزانية لتلبية احتياجات المهاجرين	12 شهراً	تخصيص ميزانية في الميزانية الوطنية للمهاجرين بسبب الكوارث				
		تطوير المرافق الأساسية للمهاجرين في المناطق الحضرية	24 شهراً	المرافق الأساسية للمهاجرين في المناطق الحضرية	الصليب الاحمر			الإيرادات الحكومية
1. من دليل الروابط الحضرية-الريفية بالسياسة الحضرية الوطنية	1.1	1.1.1						

المنشور المصاحب عن "الروابط الحضرية-الريفية: تركز المبادئ التوجيهية وإطار العمل للنهوض بالتنمية الإقليمية المتكاملة "على الإدماج متعدد المستويات ومتعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة للمساحات الحضرية والريفية والأشخاص والمؤسسات في الإدارة الإقليمية. جرى إنشاء منصة وأدوات لمساعدة الحكومات وشركاء التنمية في دعم العمل من أجل تعزيز الروابط الحضرية-الريفية.

يجمع هذا الدليل هذه الجهود المتوازية تحت سقف واحد معاً. يقدم الجزء الأول الأساس المنطقي والعملية الخاصة بإدماج الروابط الحضرية الريفية في صياغة السياسة الحضرية الوطنية أو مراجعتها، مع الاعتراف بأهمية الروابط الحضرية-الريفية في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. يُنظر إلى المبادئ التوجيهية العشرة للروابط الحضرية الريفية وإطار العمل في هذا الدليل بمثابة أداة لإدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة الوطنية. يتناول الجزء الثاني كيفية إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة. وينطوي تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية على خمس مراحل، هي الجدوى، والتشخيص، والصياغة، والتنفيذ، والرصد والتقييم. ويعرض هذا الدليل اقتراحات لتعزيز الروابط الحضرية-الريفية في كل مرحلة. ويتضمن هذا الدليل قائمة مراجعة للمضي قدماً خلال المراحل الخمس للسياسة الحضرية الوطنية، بيْد أنه يركز على الروابط الحضرية-الريفية من أجل الخروج بالتوصيات السياساتية ذات الصلة بالروابط الحضرية-الريفية. ولذلك، يتيح الدليل إطاراً لتقييم الروابط الحضرية-الريفية في كل مرحلة من مراحل تطوير السياسة الحضرية الوطنية ويتضمن أدوات لتحديد التحديات، والفرص، والأولويات، ومشاركة أصحاب المصلحة، والثغرات في البيانات، والتوصيات المرتبطة بالسياسات. يقدم الجزء الثالث توصيات لإدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسة بالرجوع إلى المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية-الريفية وأحد عشر حقلاً في إطار العمل، استناداً إلى 15 تجربة وطنية ودون وطنية في مناطق مختلفة. جرى توفير الأدوات في التذييلات لتقييم مستوى إدماج الروابط الحضرية-الريفية في السياسات الحضرية الوطنية في كل مرحلة من المراحل الأربع لصياغة السياسة، وتقييم درجة مشاركة أصحاب المصلحة، والأقسام المحتملة المستندة إلى التوصيات من إطار عمل المبادئ التوجيهية بشأن الروابط الحضرية-الريفية.

يعرض هذا الدليل إطاراً يمكن استعراضه عند ظهور تحديات أو فرص مختلفة في سياقات مختلفة. ويُراد منه أن يكون بمثابة وثيقة مرجعية للمسؤولين الحكوميين، والشركاء في التنمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات البحثية وغيرها.

اتصل بنا

قسم السياسات والتشريعات والحَوكمة التابع لموئل الأمم المتحدة

فرع الممارسات الحضرية

شعبة الحلول العالمية

شعبة الحلول العالمية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

ص.ب.: 30030، 00100 نيروبي، كينيا

unhabitat-urban-policy@un.org

برنامج الموئل